وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج
University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi-Bba
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون الاعلام الآلي والانترنيت

الموسومة بـــ

دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري

إعداد الطالبتين:
- بن الشيخ لامية
- باري حليمة

إشراف: الدكتورة
- دكدوك هودة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
زاوي رفيق	أستاذ محاضر – ب–	رئيسا
دكدوك هودة	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقررا
سي حمدي عبد المؤمن	أستاذ محاضر – ب–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بو عريريج
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم القانون الخاص
قسم القانون العام

السنة الجامعية: 2023/2022

إذن بالإيداع

القسم :.....الحقوق والعلوم السياسية.....

التخصص :.....قانون إداري.....

أنا الممضي أسفله الأستاذ :.....د. كدودي جودة.....

الرتبة :.....أستاذ محاضر أ.....

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـ :.....دور الإدارة الإلكترونية.....

.....في مكافحة الفساد الإداري.....

من إعداد :

الطالب الأول : .....بن البشير لاميه.....رقم التسجيل :.....210137784.1

الطالب الثاني :.....بارمي جليلة.....رقم التسجيل :.....211050519.95

أوافق على إيداع وتقديم الطالب(ين) لمذكرة التخرج لدى الإدارة من أجل برمجتها للمناقشة

الامضاء

*الملحق بالقرار رقم ...1052... المؤرخ في ...17 ماي 2021...
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): بن الشيخ حسين الصفة: طالب، أستاذ، باحث ...طالبة...

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 401687639 والصادرة بتاريخ 14 ماي 2022

المسجل(ة) بكلية / معهد ...الحقوق والعلوم السياسية قسم ...الحقوق...

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: ...جريمة الاعتداء الإلكتروني على مكانة الفنان الافتراضي...

- أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2023/06/15

توقيع المعني (ة)

مقدّمـــة

يشهد العالم نموا متسارعا في المعطيات المعرفية و التقنية لم يشهدها من قبل نتيجة التطورات السريعة في المجال العلمي و التكنولوجي، و التي أثرت و ساهمت في إحداث تغيير جوهري في عمل النظم الإدارية. مما أدى إلى تحول شكل الخدمة الإدارية التقليدية إلى نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي و المعلوماتي، و هو ما يعرف بالإدارة الإلكترونية، و التي تعد ثمار الإنجازات التقنية في العصر الحديث، و قد أحدثت تغييرات عديدة في بنية المؤسسات الإدارية المعاصرة لما لها من دور كبير في زيادة الفاعلية و النزاهة و الشفافية.

و بذلك أصبحت تشكل أداة جديدة لعصرنة المرافق العامة، و تطوير أنظمتها لاسيما في مجال محاربة الفساد الذي انتشر بكثرة داخل الأجهزة الإدارية بفعل عدم خضوع السلطات الإدارية لقوانين واضحة، و ضوابط معلنة من ممارسة الرقابة عليها، كما أن امتلاك السلطة يدفع أصحابها لأعمال تتنافى مع أخلاقيات الوظيفة العامة و غيرها من الأسباب التي ساعدت على انتشار الفساد داخل الإدارة.

فالإدارة الإلكترونية كآلية فعالة أصبحت مطلبا ملحا و ضرورة لمكافحة الفساد الإداري من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل الإداري بالقضاء على النمط التقليدي البيروقراطي في تقديم الخدمات العامة و التحول إلى النمط الذي يتميز بالمرونة و الديناميكية و الفعالية و تفعيل الرقابة الإلكترونية.

في مقابل هذا نطرح إمكانية أن تكون الإدارة الإلكترونية حلا في مواجهة الفساد الإداري وفق آليات و أدوات الإدارة الإلكترونية.

يكتسي موضوع الإدارة الإلكترونية و علاقته بالفساد الإداري أهمية بالغة تفرض علينا تسليط الضوء حول جدية هذه العلاقة.

انطلاقا من كون النظم الإلكترونية تشكل أداة قوية في تطوير الإدارة التقليدية و محاربة الفساد الإداري الذي يميزها.

و هذا ما جعل العديد من الدول تسعى لاتباع و تطبيق التقنية الإلكترونية الحديثة، و ذلك من أجل تقديم الخدمات للمواطن بطريقة إلكترونية تساهم بفعالية في حل العديد من مشاكل الإدارة التقليدية من أهمها البيروقراطية و سوء التنظيم الإداري.

لذلك أصبحت الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية في المجتمعات و مساهمتها الكبيرة في مكافحة الفساد، و هذا ما يفرض علينا محاولة فهم طبيعة الآليات التي استحدثتها الإدارة الإلكترونية، و ما تحققه من تأثيرات و نتائج على الفساد الإداري.

تهدف الدراسة بصفة عامة إلى إبراز دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، و معرفة الآليات الإلكترونية التي تستخدم للحد من هذه الظاهرة.

ارتبط اختيارنا للموضوع بأسباب ذاتية و أخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية: و تعود إلى الرغبة و الاهتمام الشخصي بالتكنولوجيا الحديثة، و الفضول حول إمكانية توظيفها في محاربة الفساد الإداري.

الأسباب الموضوعية: تعود إلى القيمة العلمية التي يقدمها الموضوع خاصة مع انتشار ظاهرة الفساد الإداري و استفحالها في الإدارة العامة.

انطلقنا في اختيار موضوع الدراسة هذا من خلال الاطلاع على دراسات سابقة للموضوع:

دراسة "حسين ناجي" "دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري- الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري- الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، و الوصول إلى مدى نجاحها كآلية في الحد من هذه الظاهرة من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

و توصل إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية و ممارستها تمثل أحد نماذج الإدارة الحديثة التي تعمل على تفعيل الأداء، و تقليل التكلفة، و تحقيق وفورات مالية، بالإضافة إلى تحسين الخدمات، و نيل رضا الجمهور.

و بالتالي، فإن تطبيق الإدارة الإلكترونية وممارستها كنظام إداري يعتمد على بنية تحتية للمعلومات والاتصالات، قد تسهم في بناء إدارة شفافة، تعمل على محاربة الفساد، لكن وجود مؤشرات للفساد وتراجع الشفافية خاصة بعد الاطلاع على دراسة نموذج أمريكي يدفع للاعتقاد بأن تطبيق الإدارة الإلكترونية ليس أداة مطلقة للقضاء على الفساد الإداري، حيث أن دور العوامل الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية قد يكون أكثر أهمية، بعد أن وصلت الإدارة الإلكترونية إلى مستوى عال من التطبيق والممارسة في الولايات المتحدة.

دراسة "عمارة مبروك" "دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري".

هدفت الدراسة لمعرفة دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل الإداري للقضاء على النمط التقليدي البيروقراطي في تقديم الخدمات العامة، و التحول إلى النمط الإلكتروني الذي يتميز بالشفافية.

و توصل إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية رغم كل ما يتميز به لا يعد ضمانا كليا و لا كافيا للقضاء على الفساد الإداري ذلك أن خضم التطورات التكنولوجية و الإلكترونية لا يخل من مشاكل الفساد الإداري الإلكتروني، مما يستدعي و يستوجب أخذ كل الاحتياطات لعدم الوقوع في هذه الثغرات بتوفير كل المتطلبات الضرورية الكافية لتحقيق إدارة إلكترونية متكاملة و توفير أكفأ أساليب الرقابة.

* دراسة "د. جرمولي مليكة" "دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري".

توصلت الباحثة من خلال هذا البحث إلى أن الإدارة الإلكترونية هي أنسب الحلول في العصر الحالي في محاربة الفساد الإداري لما لها من دور بفضل التقنيات الحديثة المستعملة، إلا أنه لا يمكن تأدية الدور إلا بتوفير متطلباتها، و هذا من خلال دعم الحكومة و استحداث تشريعات تسهل عملية تطبيقها كآلية لمحاربة الفساد مع ضرورة توفير الإمكانيات التقنية و كذا المادية، ضف إلى كونها لا ينحصر دورها فقط في محاربة الفساد، بل تهدف و تساعد إلى تحقيق التنمية الإدارية.

نظرا لطبيعة هذه الدراسة التي تستهدف الكشف عن دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إظهار مختلف الجوانب النظرية و التطبيقية لآليات العمل في الإدارة الإلكترونية و تأثيرها على ظاهرة الفساد الإداري و القيام بعمليات التحليل و الاستنتاج للحصول على نتائج علمية و حقيقية.

من خلال إجراء هذه الدراسة واجهنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها: أنه رغم تناول موضوع الإدارة الإلكترونية من العديد من الباحثين إلا أن توضيح علاقتها و ربطها بالفساد الإداري لم يأخذ الاهتمام المطلوب، و لم يعالج بشكل أكاديمي يفيد الباحثين و الدارسين، و هو ما يشكل لنا صعوبة في محاولة الضبط الحقيقي لهذه العلاقة، ضف إلى ذلك قلة المراجع في الموضوع، و التشابه الكبير في المعلومات إن وجدت.

شكلت الإدارة الإلكترونية أداة جديدة في الأسلوب الإداري، و أصبحت من أهم الوسائل الناجعة و الفعالة في مكافحة الفساد الإداري من خلال محاربة مظاهره السلبية التي تظهر في العمل الإداري و سلوك الموظف، و ذلك باستخدام وسائل تكنولوجيا الاتصال في تقديم الخدمة العمومية للمواطن، و على ضوء هذه المعطيات نطرح السؤال الرئيسي التالي:

- ما مدى فعالية الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية هي:

– ما هي أهم الطرق و الأساليب التي اعتمدتها الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري؟ و ما هو دورها للحد من هذه الظاهرة؟

نظرا لاتساع الموضوع و شموليته، حاولنا تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين و خاتمة كخطة شاملة للبحث.

حيث أن الفصل الأول جاء بعنوان "آلية الخدمات الإلكترونية" و الذي قسمناه بدوره إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الخدمات الإلكترونية، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى صور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري.

بالنسبة للفصل الثاني، فقد تناولنا آليتي الرقابة والتوقيع الإلكتروني، و تم تقسيمه إلى مبحثين. المبحث الأول جاء فيه آلية الرقابة الإلكترونية، و المبحث الثاني آلية التوقيع الإلكتروني.

الفصل الأول

آلية انلحدمات الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

نتج عن التقدم العلمي و التقني و انتشار شبكة الإنترنت بروز تأثيرات عديدة على طبيعة و شكل النظم الإدارية، و التي تراجعت معها أشكال الخدمة العمومية التقليدية إلى نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي و المعلوماتي لإعادة صياغة الخدمات العمومية و جعلها قائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت و شبكة المعلومات.

فاعتمدت الدول مبادرات تقديم الخدمات الإلكترونية كآلية و ميكانيزمة تسمح بتحقيق نتائج إيجابية للحد من ظاهرة الفساد الإداري.

و هذا محور دراستنا في هذا الفصل، و سوف نقسمه إلى مبحثين. المبحث الأول نتناول مفهوم الخدمات الإلكترونية، أما المبحث الثاني فنعرض فيه صور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري.

المبحث الأول: مفهوم الخدمات الإلكترونية

أصبحت الاساليب الإدارية التقليدية غير قادرة على مواجهة ظاهرة الفساد الإداري التي انتشرت على مستوى الإدارة، و هو الأمر الذي أثر على مستوى الخدمات التي يتحصل عليها المواطن، لذا أصبحت التعاملات الإلكترونية أمرا ملحا تزداد أهميته و تظهر فائدته و مكاسبه يوما بعد يوم، و لعل هذا ما جعل و دفع بالجهات المسؤولة عن تقديم هذا النوع من الخدمات إلى بذل مزيد من الجهد و الطاقة الفكرية و الإبداعات للتحول إلى التعاملات الإلكترونية من خلال الخدمات الإلكترونية المتاحة على شبكة الإنترنت.

و سوف نتطرق في هذا المبحث لدراسة الخدمات الإلكترونية في المطلب الأول، نتناول مفهوم الخدمات الإلكترونية (تعريف الخدمات الإلكترونية و خصائصها)، و في المطلب الثاني نتناول متطلبات توفير الخدمات الإلكترونية. و في المطلب الثالث أساليب و تقنيات تقديم الخدمات الإلكترونية.

المطلب الأول: تعريف الخدمات الإلكترونية و خصائصها

في ظل الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات تسعى جميع الإدارات إلى التغيير في مجال التسيير الإداري، و ذلك بالتغيير و التحول من الخدمات العمومية التقليدية إلى نمط جديد يرتكز على البعد التكنولوجي و المعلوماتي، و إعادة صياغة هذه الخدمات، و جعلها قائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت و شبكة المعلومات.

الفرع الأول: تعريف الخدمات الإلكترونية

إن مفهوم الخدمات الإلكترونية بصفة كاملة يتمثل في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تقديم و توفير الخدمات، و من الصعب إيجاد تعريف دقيق نظرا إلى وجود عدة تعاريف مختلفة من قبل الباحثين لمفهوم الخدمات الإلكترونية إلا أنهم و رغم هذا الاختلاف اتفقوا على دور التكنولوجيا في التأثير و تسهيل الخدمات و تحويلها من خدمات تقليدية إلى خدمات إلكترونية.

فتعد الخدمات الإلكترونية أحد أشكال تطور الخدمات العمومية، فقد عملت على إلغاء جميع مظاهر السلبية التي كانت تتسم بها الخدمات العمومية، وفرت الوقت الضائع و الجهد المستهلك في هذه الإجراءات، مع توفير الدقة الكبيرة و تجنب الأخطاء بشكل كبير و دقيق للغاية، كما مثلت حماية للعديد من البيانات الخاصة بالحاصلين على هذه الخدمات.

و يعود تاريخ نشأة هذه الخدمات الإلكترونية إلى ثمانينات القرن الماضي، حيث كان أول ظهور لها في أوربا بعد التوسع الذي شهده استخدام الإنترنت و تطور الحاسبات الآلية بشكل كبير، هذا التطور الذي كان له الفضل الكبير في تقريب الإدارة من المواطن، و تقديم أحسن الخدمات، و ذلك عبر وسائط إلكترونية، أو عبر شبكات إنترنت و من دون محررات ورقية.

فنجد أن الباحثين و الدارسين استخدموا مفهوم الخدمة الإلكترونية بشكل متزايد من عام 2000 فهناك من يعرفها بأنها الخدمة المقدمة من خلال الوسائط الإلكترونية (مثل المحمول و الإنترنت)، كما تعني الخدمة الإلكترونية الأعمال التي تقدم من خلال الاتصال الإلكتروني بين مقدم الخدمة و المستفيد منها. (1)

كما تعرف الخدمة الإلكترونية على أنها جميع الخدمات المبنية على جميع تكنولوجيا المعلومات المتاحة عبر الشبكات الإلكترونية، فهي تشمل إنتاج الخدمة، بيئة الخدمة، تقديم الخدمة أو توصيل الخدمة.

يمكن كذلك تعريفها بأنها الخدمة التي يتم تنفيذها بشكل كلي أو جزئي عن طريق وسائل التكنولوجيا الحديثة "الإنترنت"، بهدف تسهيل و تسريع الخدمات

(1) نصيرة بركنو- الخدمات الحكومية الإلكترونية كأداة فعالة لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص 272.

العامة، سواء داخل الدوائر الحكومية نفسها أو الخدمات المقدمة للمواطنين أو المقدمة للقطاع الخاص. [1]

كما عرفت أنها تلك الخدمات التفاعلية التي يتم تقديمها إلكترونيا باستخدام الاتصالات المتقدمة و تقنيات الوسائط المتعددة.

عرفت الخدمة الإلكترونية في القوانين الفرنسية بأنه: "كل نظام للمعلومات يسمح للمدارين عن طريق إلكتروني بالقيام بالشكليات و الإجراءات الإدارية".

من خلال التعاريف السابقة يمكن اعتبار الخدمات الإلكترونية شكلا من أشكال الخدمة الذاتية التي تتطلب قيام الزبون بخدمة نفسه بنفسه، فبدلا من تقديم الطلب إلى الموظف خلف المكتب، يتم الحصول على الخدمة عن طريق التفاعل الآليين بين طالب الخدمة و الآلة. [2]

كما نستنتج بأن الخدمات الإلكترونية تقوم على ثلاث عناصر مزود الخدمة الإلكترونية التي تضم في مضمونها كل التسهيلات و العمليات التي من شأنها تقديم فائدة و منفعة التي تعود على العنصر الثاني و هو متلقي الخدمة، أما العنصر الثالث فهو الأساسي و الرئيسي لهذه الخدمات و هي الوسائط الإلكترونية المتمثلة في الأجهزة الآلية و الإلكترونية و شبكات الاتصال الإلكترونية.

الفرع الثاني: خصائص الخدمة

تشير العديد من الدراسات أن أهم الخصائص المتميزة للخدمات الإلكترونية هي القدرة على الوصول و التنبيه و سرعة التحديث.

---

(1) عمارة مبروك– دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018– 2019، ص 52.

(2) نافع زينب، شعباني مجيد– الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر نحو إرساء الحكومة الإلكترونية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 05، ص 125.

و تقر بحوث دراسات ميدانية لكل من "بلو و بلتون ولايتمان" أن مثل هذه الخصائص المميزة للخدمات الإلكترونية تسهم بشكل كبير في توفير الوقت و المال و الجهد بالنسبة لكافة أطراف التبادل، خاصة العميل، فلها دور فعال في إيجاد حلول ترضي العملاء و تكرس ولاءهم لمقدم الخدمة. [1]

أولا: القدرة على الوصول للأشخاص و المعلومات

أي القدرة على الوصول إلى الشخص أو المعلومات التي يحتاجها العميل في الوقت المناسب له، و تتم باتجاهين بين العميل و المؤسسة، و هذا من شأنه تعزيز العلاقة بينهما، و تمكن هذه الخاصية العملاء و المنظمات من تحقيق الآتي: سهولة الوصول إلى قواعد البيانات و فهارس المكتبات، و قراءة المطبوعات و الكتب الإلكترونية و الإعلانات، كما تمكن العملاء من إرسال معلومات حول اهتماماتهم بسلعة أو خدمة ما، و بالتالي تستطيع المؤسسة الاستفادة من التغذية العكسية و بحوث السوق، و كذلك متابعتهم لمشترياتهم و وضعهم المادي و حساباتهم، كذلك تمكن من البحث عن حلول ممكنة جديدة لاي مشكلة تواجههم و الحصول على إجابات لتساؤلاتهم حول مختلف المسائل، و المشاركة و الانخراط في المجتمعات الافتراضية لإيجاد سوق للسلع و الخدمات، أو تسويق منتجاتهم و خدماتهم، و تمكن كذلك من توفير الوقت للبيع و الشراء و إعادة الطلب. [2]

ثانيا: القدرة على التنبيه

أي القدرة على توفير المعلومات المطلوبة أو التفاعل المنشود في الوقت المناسب تماما، و هذا من أجل تفادي شيء سلبي أو الانتفاع من شيء إيجابي، و التنبيه لوجود أشياء جديدة ينبغي الاهتمام بها، و تعود الآثار الإيجابية لهذه الخاصية على المنظمة و

---

[1] بشير العلاق– الخدمات الإلكترونية بين النظرية و التطبيق مدخل تسويقي إستراتيجي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2002، ص 224.

[2] بوراس نادية، بوعشبة مبارك– تحسين الخدمات الإلكترونية بالاعتماد على معايير الجودة، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 13، ص 59.

العملاء، و هذه الخاصية تتطلب وجود تعليمات واضحة لاستخدام أي جزء من الموقع، برامج مساعدة لمساعدة المستخدمين، توفر أداة بحث داخل محتوى الموقع، أدوات اتصال و تغذية رجعية بين المستخدمين و الموقع من خلال وسائل اتصال مختلفة، الاتصال من خلال البريد الإلكتروني أو نماذج التقويم و نحوه، و المقدرة على متابعة الطلبيات و معرفة أين وصلت.

ثالثا: سرعة التحديث

خاصية التحديث تعني القدرة على تكوين و إدامة مصادر معلومات محدثة من خلال تحديث المعلومات المستفادة من العملاء و من التفاعلات التي تحدث بين العميل و المؤسسة بشكل متواصل، بتوقيت مناسب وبسرعة فائقة، و هذا من شأنه أن يعزز كفاءة و فاعلية قواعد البيانات مما يضفي عليها قدرا من الدقة و المصداقية و الثقة.

كما يعبر عن هذه الخاصية بمدى حداثة المعلومات على الموقع، عدد مرات التحديث خلال فترة زمنية محددة، و وجود تاريخ آخر تحديث. [1]

الفرع الثالث :مراحل تطور الخدمات الإلكترونية

أولا- المرحلة الأولى: (خدمات المعلومات الناشئة):

في هذه المرحلة تقدم المواقع الإلكترونية و الحكومية المعلومات حول السياسة العامة و الحوكمة و القوانين و اللوائح التنظيمية و الوثائق ذات الصلة و أنواع الخدمات الحكومية المقدمة.

ثانيا- المرحلة الثانية: (خدمات المعلومات المعززة)

في هذه المرحلة تقدم المواقع الإلكترونية الحكومية الاتصال الإلكتروني أحادي و ثنائي الاتجاه بين الحكومة و المواطن مثل النماذج القابلة للتنزيل من أجل الخدمات و الطلبات الحكومية و تكون بلغات متعددة.

---

[1] بوراس نادية، بوعشبة مبارك- مرجع سابق، ص 60.

ثالثا- المرحلة الثالثة

الخدمات المعاملاتية في هذه المرحلة تشارك المواقع الإلكترونية في الاتصال مزدوج الاتجاه مع مواطنيها بما في ذلك طلب و استلام المدخلات الخاصة بالسياسات الحكومية و برامجها، و يلزم جانب من التصديق الإلكتروني على هوية المواطن من أجل الإكمال الناجح للتبادل.

رابعا- المرحلة الرابعة: (الخدمات المتصلة)

في هذه المرحلة تغير المواقع الإلكترونية الحكومية من الطريقة التي تتواصل بها الحكومات مع مواطنيها، فتصير استباقية من حيث طلب المعلومات و الآراء من المواطنين، و تنشر الخدمات و الحلول الإلكترونية عبر الإدارات و الوزارات في شكل مستمر، حيث تعمل الحكومة على مساعدة المواطنين ليكونوا أكثر مشاركة في الأنشطة الحكومية، و يكون لها دور في صنع القرار.[1]

المطلب الثاني: متطلبات توفير الخدمات الإلكترونية

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية بات اكثر من ضروري و حتمي، ذلك أن هذا الأسلوب يرتقي بالخدمات التي تقدمها المرافق الإدارية، و يحقق الرفاه، و يدعم الشفافية، و هذا المرجو و المطلوب.

لذلك و نظرا للضرورة الملحة و الأهمية الكبرى لمشروع تقديم الخدمات الإلكترونية، فإنه من المهم توفير متطلبات تطبيقها، و هو ما سيتم تناوله.

الفرع الأول: المتطلبات البشرية و الإدارية

يتطلب تطبيق أسلوب تقديم الخدمات الإلكترونية مجموعة من المتطلبات من بين أهمها تلك المتصلة بالعنصر البشري و بالجانب الإداري.

(1) نافع زينب، شعباني مجيد- مرجع سابق، ص 126- 127.

أولا- المتطلبات البشرية

يعتبر العنصر البشري المغذي للمعلومات و المستقبل لها، و رأس المال الحقيقي لأي مشروع، فهو اصل ثبات من أصول المنظمة (الإدارة) يجب الاهتمام به. [1]

و في هذا الصدد نؤكد على العنصر البشري لضرورة أن يكون مؤهلا و مصقولا فنيا، من خل الدورات التدريبية، و على اطلاع دائم على الحديث من مجاله، و توعية و تثقيف المتعاملين من خلال إحداث تغيرات جذرية في نوعية الموارد البشرية الملائمة لها، و هذا يعني إعادة النظر في نظم التعليم و التدريب الحالية لمواكبة متطلبات التحول الجديد، بما في ذلك إعداد الخطط و البرامج و الأساليب التعليمية و التدريبات على كافة المستويات. [2]

فالعنصر البشري هو من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع و في أي مؤسسة، و له أهمية كبيرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث يعتبر المنشأ للإدارة الإلكترونية.

و عليه ينبغي تدريب و بناء قدرات كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكومبيوتر و إدارة الشبكات و قواعد المعلومات و البيانات و كافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة و توجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم.

ثانيا: المتطلبات الإدارية

يلزم قبل تعميم تطبيقات التقنية وضع تصور كامل لعناصر هذه الإدارة و مكوناتها، وو ضع مقترح أو تصور هيكلي تنظيمي معين يتم داخل دوائره الإدارية تبادل المعلومات

---

[1] سامية خرخاش، نبيلة ميمون- استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال آلية محورية لضمان متطلبات الخدمة العمومية الإلكترونية، مجلة بحوث الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجية و التنمية الإدارية، ، مجلد 02، العدد 02، 2019، ص 139.

[2] تبون عبد الكريم- الإدارة الإلكترونية الأهمية و المتطلبات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2021، (1)، ص 397.

و تحديد نقاط للإدارة الإلكترونية و صلاحية كل نقطة، و وضع برامج لتداول المعلومات و تبادلها داخل هذا الهيكل الإداري، و سلطات جهات الإدارة المختلفة، فضلا عن وضع المواصفات العامة، و مقاييس الإدارة الإلكترونية التي ستكون نصب أعين جميع منتسبيها للعمل بمقتضاها، إضافة إلى تحميلها على برنامج عمل الإدارة الإلكتروني لتطبيقها على معاملات الإدارة و إجراءاتها. [1]

الفرع الثاني: المتطلبات التقنية و الفنية

تتمثل المتطلبات التقنية و الفنية توافر جانبين مهمين الجانب البرمجي و المتمثل في تصميم البرمجيات و نظم قاعدة البيانات و الجانب المادي و المتمثل في شبكة الحواسيب.

أولا- الجانب البرمجي

تتوزع على فئتين رئيسيتين هما برامج النظام و برامج التطبيقات:

1- برامج التطبيقات: و تضم برامج تطبيقية عامة مثل مستعرضات الويب، برامج البريد الإلكتروني، برامج الدعم الجماعي، أما برامج التطبيقات الخاصة فتكون بحكم طبيعتها متنوعة مثل البرامج المحاسبة، حزم البرامج المالية و برامج التخطيط.

2- برامج إدارة الحاسوب: فهي في الواقع الأكثر تعقيدا من الناحية التقنية مقارنة بغيرها من البرامج، و من أمثلتها نظام التشغيل، نظم إدارة الشبكة، أما الشبكات فهي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الإنترنت.

3- نظام إدارة قواعد البيانات: هو عبارة عن مجموعة من البرمجيات و التي تتحكم في إنشاء قواعد البيانات و صيانتها و استخدامها، و بتعبير آخر يؤدي نظام إدارة قواعد البيانات دور الوسيط البيني، و الذي يربط المستفيد بقاعدة البيانات. [2]

---

[1] تبون عبد الكريم- مرجع سابق، ص 398.

[2] عمارة مبروك- مرجع سابق، ص 54- 55.

4- نظم المعلومات الإدارية: و يقصد بها النظم التي صممت لأداء وظيفة و هي غالبا تتمثل في الأعمال الروتينية اليومية و التي تقوم بها دائرة حكومية ما مثل الاتصالات الإدارية للصادر و الوارد، إدارة الملفات الطبية في المستشفيات، نظم المحاسبة و نظم شؤون الموظفين.

5- إدارة حلقة أو سلسلة التوريد: و هي تلك الأنظمة و البرامج التكنولوجية التي تعمل على إدارة الدورة الكاملة للمنتجات و الخدمات بدءا من الحصول على المواد الخام حتى التسليم إلى المنتج أو للعميل، و هي تسعى لتحقيق درجة من الكفاءة والفعالية.

ثانيا- الجانب المادي

يتضمن الجانب المادي من المتطلبات الفنية مختلف أنواع و نظم و مكونات الشبكات.

1- تصميم الشبكات: يقصد بشبكات الحواسيب مجموعة من الحواسيب المرتبطة معا بخطوط اتصالات بحيث يمكن لمستخدمها المشاركة في المواد المتاحة، و نقل المعلومات فيما بينهم و تبادلها، و ذلك لغرض تصميم شبكات الحواسيب الضرورية لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

2- مكونات الخدمة الرئيسي: لكي تقوم المنظمات ببناء الشبكات و تصميمها لابد من توفر عناصرها الأساسية و التي تكون الشبكة، و هي متعددة و مختلفة وظائفها، منها:

أ - **جهاز الخدمة الرئيسي:** و هو عبارة عن جهاز حاسوب مركزي متطور ذي قدرات عالية في معالجة المعلومات يسمى بالخادم أو مجهز الخدمة، يؤمن الاتصال بالشبكة و يقدم العديد من الخدمات.

ب- **الأجهزة الملحقة:** مثل الطابعات، الرسامات، و غيرها، بحيث يستطيع المستخدم الاستفادة منها في تأدية الأعمال.

ج- **محطات العمل:** هي عبارة عن مجموعة الحواسيب الشخصية الملحقة بالشبكة.

د- **وسائط التوصيل:** هي من المكونات التي تقوم بتوصيل أجزاء الشبكة ببعضها البعض، و التي من خلالها تنتقل البيانات و المعلومات في الشبكات. [1]

الفرع الثالث: الشبكات الإلكترونية و جودة تدفق الإنترنت

تتنوع قنوات تقديم الخدمات الإلكترونية بحسب نوع الخدمة، كما يمكن أن تتطور بتطور تقنيات و أدوار الاتصال، فالخدمات التي تعتمد على الماكينات و الأجهزة الآلية التابعة لمزود الخدمة غالبا ما تكون مربوطة بشبكة اتصال خاصة أو محلية، تتيح للعميل الوصول إلى نظام المعلومات الخاص بمزود الخدمة، كما يمكن أن تكون مربوطة بشبكة الإنترنت، فيكون نظام الإتاحة أرحب و أوسع و نقاط الولوج متوفرة في كل مكان يتوفر على اتصال بشبكة الإنترنت، بالتالي يجب أن تضمن الإدارات العمومية الاستفادة من الميزات التفاعلية لشبكة الويب العالمية لتحسين تقديم الخدمات و سرعة الاستجابة و التوعية العامة. [2]

الفرع الرابع: توفر الإرادة السياسية

من خلال وجود ارادة سياسية من طرف القيادة السياسية لدعم الهياكل الإدارية، و إدخال التغيرات الجوهرية على أساليب العمل في الإدارة، حيث أن التزام القيادة علنا بالجهود الرامية للتحول للإدارة الإلكترونية من خلال توفير المال و الجهد و الوقت و المتابعة المستمرة هي العناصر الرئيسية لنجاح عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية، و إن انعدمت الإرادة السياسية فإن الدعوة لهذا التحول تبقى فكرة على ورق.

---

(1) عمارة مبروك- مرجع سابق، ص 55- 56.

(2) حسين ناجي- دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، الولايات المتحدة نموذجا، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق، 2017- 2018، ص 53.

الفرع الخامس: توفير مستوى مناسب من التمويل

بحيث يمكن التمويل من إجراء صيانة دورية و تدريب للكوادر و الموظفين، و الحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات و مواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا و الإدارة الإلكترونية على مستوى العالم. (1)

المطلب الثالث: أساليب و تقنيات تقديم الخدمات الإلكترونية

توجد العديد من الأساليب الإلكترونية و التي يتم من خلالها تقديم الخدمة العمومية للمواطن، و تتمثل فيما يلي:

الفرع الاول: الأرشفة الإلكترونية

تستخدم الماسحات الضوئية السريعة جدا لتحويل الوثائق الورقية إلى شكل رقمي، يمكن تخزينه و تبادله عبر الشبكات المحلية أو الإنترنت، و هي عادة تكون مرتبطة بنظام للأرشفة الإلكترونية مثل الذي يقوم بتخزين الوثائق و فهرستها بطريقة تمكن من استرجاعها عند الحاجة.

الفرع الثاني: نظم إدارة المحتويات

هي برامج تركب في مواقع الإنترنت، تسهل عملية إدارة المحتويات و المعلومات، و تستخدم تلك النظم قواعد بيانات لتخزين جميع المعلومات، إضافة إلى القوالب الجاهزة، و ذلك لإنتاج صفحات ويب ديناميكية تكون في النهاية موقعا متكاملا. و عليه يمكن إضافة المحتويات إلى الموقع بسرعة و بواسطة أشخاص لديهم خلفية عن تقنيات الويب، و تخرج تلك المحتويات في شكل متناسق و احترافي عندما تتصفح بواسطة برامج تصفح الإنترنت، و يقصد بالمحتويات جميع أشكال المعلومات التي يراد إتاحتها مثل: وثائق، نماذج، صور، ملفات صوتية، ملفات فيديو، أخبار، معلومات عامة... إلخ. (2)

---

(1) سامية خرخاش، نبيلة ميمون- مرجع سابق، ص 139.

(2) محمود القدوة- الحكومة الإلكترونية الإدارة المعاصرة، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2016، ص 120.

الفرع الثالث: البوابات الإلكترونية

تم الاتفاق على أن البوابة الإلكترونية هي "بوابة إلى شبكة الويب العالمية"، و يتم تعريفها أيضا على أنها "نقطة دخول إلى المحتوى عبر الإنترنت و تطور مفهوم البوابة عبر عدد من الممارسات و التوجهات في مجال الإنترنت، فأصبح لديها العديد من الخصائص، و التي تعرف من خلال الخدمات التي توفرها، ، و لكن تتميز أساسا بتركيزها على الاحتياجات الفردية للعملاء و تقديم الوصول إلى الإنترنت بوقفة واحدة من خلال توفير عدد من الخدمات، مثل البحث و التسوق و البريد الإلكتروني، و الألعاب و المواقع الأخرى. [1]

الفرع الرابع: محركات البحث

محركات البحث هي أدوات يمكن عن طريقها البحث في كامل الموقع و استرجاع المعلومات، و تعد محركات البحث أحد نماذج نظم استرجاع الحرة غير المقيدة، و التي تعتمد على الكلمات المفتاحية للدلالة على موضوع البحث، و يمكن لمحركات البحث أن تشتمل جميع النصوص التي يحتويها الموقع، مما يوسع نطاق البحث، و يزيد من كفاءة الاسترجاع.

و تختلف قدرات محركات البحث حيث تتدرج من البحث البسيط بالكلمات الدالة المفتاحية إلى البحث المقدم بالروابط و المقيدات و غيرها من الخصائص.

الفرع الخامس: واجهات المستخدم التفاعلية و تصميم الموقع

يلعب تصميم الموقع و واجهة الاستخدام دورا كبيرا في نجاح الموقع، حيث تساعد المستفيد في الوصول المباشر و السريع إلى المعلومات المطلوبة، و من أهم العوامل المتعلقة بتصميم الموقع و واجهة الاستخدام المستفيدون و هم الهدف الأساسي لإنشاء

---

(1) حسين ناجي– مرجع سابق. ص54.

الموقع، لذلك يجب أن يتوافق التصميم من طبيعة المستفيدين الفئة العمرية، فئة محددة أو مفتوحة للجميع، المعرفة بتقنيات الويب، الصلاحيات.

الفرع السادس: التشفير الإلكتروني

هو فن حماية المعلومات عن طريق تحويل النص الأصلي إلى نص آخر غير مقروء يدعى النص المشفر، و لا يمكن فك التشفير إلا من خلال مفتاح سري يملكه أشخاص محددون لتحويله إلى نص آخر مقروء. بواسطة علم التشفير يمكن نقل البيانات بشكل آمن عبر الشبكة العنكبوتية، حيث لا يمكن أحد من الاطلاع عليها إلا الأطراف المعنيين و المسموح لهم بذلك، و يعتبر التشفير أحد النظم الأساسية التي تحقق تأمين و حماية كل الأعمال و معاملات الإدارة الإلكترونية. [1]

الفرع السابع: الدفع الإلكتروني

إن الدفع الإلكتروني هو المال أو العملة التي تتبادل بصفة إلكترونية يسهل من عملية تسديد رسوم الخدمات الإلكترونية أو المنتجات عن طريق الإنترنت، و تحويل المبالغ المدفوعة لقاء الخدمات، أو شراء المنتجات مباشرة بين المستهلك و المؤسسات المالية و التجارية عبر وسائل آمنة و مضمونة.

الفرع الثامن: النماذج الإلكترونية

هي نماذج إلكترونية تفاعلية عبر الإنترنت، تتيح إدخال البيانات بشكل تفصيلي من قبل المواطن، و من ثم إرسالها للطرف الثاني، لتدخل إلى نظام يقوم بمعالجتها إلكترونيا، أو يمكن تطبيق مفهوم النماذج الإلكترونية على العمليات النمطية بين الجهات الحكومية سواء كانت على شكل نماذج مطبوعة تقرأ آليا أو ملفات إلكترونية ترسل و تقرأ آليا. [2]

[1] محمود القدوة- مرجع سابق، ص 120- 121.

[2] عمارة مبروك- مرجع سابق، ص 61.

المبحث الثاني: صور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري

إن انتقال الإدارة من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني خلق مسايرة آلية من انتقال عملياتها الإدارية وفق نسق و تكامل سعيا لمكافحة الفساد الإداري، و العمل على القضاء على التجاوزات التي تحدث على مستوى الإدارة، بحيث أصبحت عملياتها الإدارية مختلفة عما كانت في ظل التسيير التقليدي، و باعتبار التحاق المرفق العام بالإدارة الإلكترونية أضحى ضرورة من ضروريات العصر نظرا للدور الكبير لهذه التكنولوجيا في تحسين خدمات المرافق المختلفة، و خاصة أنها تمثل آلية من الآليات التي يمكن أن يعول عليها في تطوير الخدمات التي تقدمها باعتبارها خدمات عمومية، فقد بدأت الحكومات حول العالم تضع الخطط لتغيير ملامح العمل لهذه المرافق، و تحاول إدراج النظام الإلكتروني ضمنها لتحسين أدائها، و تقديم خدماتها بالمستوى المطلوب.

و مما سبق ذكره سوف نحاول معرفة انعكاسات هذه التكنولوجيا على أداء المرفق العام، و سوف نتطرق في هذا البحث إلى ثلاث مطالب. المطلب الأول دور الإدارة الإلكترونية في تطوير المرفق العام، و المطلب الثاني دور الخدمات الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة، و في المطلب الثالث دور الخدمات الإلكترونية في مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير و التطوير.

المطلب الأول: دور الخدمات الإلكترونية في تطوير المرفق العام

يعد المرفق العام وسيلة مهمة في يد الدولة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين و إشباع الحاجات العامة، فهو من وسائل ممارسة النشاط الإداري للإدارة العمومية، فتوجد هناك صلة وثيقة بين الإدارة الإلكترونية و تطبيقات المبادئ العامة التي تحكم المرافق العامة، مما يؤدي بنا إلى القول بأن وجود التقنيات الحديثة في إدارة المرافق العامة يتوقف على تطبيق هذه المبادئ.

الفرع الأول: علاقة الخدمة العمومية بالمرفق العام

من الواضح هناك ارتباط وثيق بين المرفق العام و الدولة و الخدمة العمومية، لهذا فإن كل تطور في تقديم الخدمات للجمهور ينعكس مباشرة على نشاط المرفق، و يشكل ضرورة اجتماعية لتكيف المرافق العامة مع تغيير الحاجات المتسارعة للمواطنين لهذا السبب، يعتبر مبدأ التكيف ضروريا في تطوير المرافق، لأنه يجد أساسه في التغيرات التي تحصل بدافع التقنيات الحديثة التي على المرفق أن يتكيف معها من جهة، و إما بدافع المصلحة العامة التي تتغير و تتبدل في الزمان و المكان، فالمرفق المنشأ في زمان و مكان معين قد لا يصبح نافعا اليوم أو في المكان نفسه، و كذلك تطور الحاجات المختلفة للمنتفعين.

و عليه أن التطور التكنولوجي السريع في مجال الاتصالات و الإنترنت و المعلومات مع مطلع التسعينات شكل تحديا كبيرا للمرافق العامة في مدى قدرتها على التكيف مع هذا التطور، و بالتالي الاتجاه نحو التحول من نظام المرفق العام التقليدي إلى النظام العام الإلكتروني، وصولا إلى بناء الحكومة الإلكترونية باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، سعيا للقضاء على البيروقراطية في الإدارة التقليدية، و تطبيق المبادئ الحديثة للحكم الراشد كالشفافية في تسيير المرافق العامة، و ذلك دون المساس بالمبادئ الكلاسيكية الثابتة التي تحكم المرافق العامة، و إن كان ذلك يتطلب جملة من الشروط و الضوابط التشريعية و التنظيمية دون إغفال الجانب التقني و العلمي، و ما يتطلبه من إعادة تأهيل العنصر البشري في المرافق العمومية، و تزويدها بمختلف الخبرات و القدرات و التقنيات الحديثة التي من خلالها يتم التحول إلى المرفق العام الإلكتروني، و يتم القضاء على كافة الصعوبات و العراقيل التي تحول دون ذلك، و على هذا الأساس فإن التحول نحو الإدارة الإلكترونية يعتبر ضرورة ملحة أمام الدولة و ليس خيارا لها، فالمرفق العام يعد أداة فعالة لاستمرارية الدولة و أحد أهم المجالات للتكيف مع التطورات الحاصلة في مجال المعلومات و الاتصالات، و ذلك دون المساس بالمبادئ

الأساسية التي تحكم المرافق العامة، و تضمن استمرارية الانتفاع بالخدمات العامة، مع الحفاظ على النظام العام و المصلحة العامة، و لو كان المرفق العام تحت رقابة الدولة و ليس إشرافها مباشرة.

إذن نظام الإدارة الإلكترونية يتيح إدارة المرافق العامة بشكل إلكتروني بدلا من إدارتها بالطريقة التقليدية التي تتسم بالبطء و التعقيد و الإجراءات و العقبات في التنفيذ و زيادة النفقات.

الفرع الثاني: تأثير الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام

يتجلى تأثير تطبيق نظام الإدارة العامة الإلكترونية على مبدأ دوام سير المرفق العام في تأكيد هذا المبدأ و تطويره إلى الأفضل، من حيث سهولة أداء الرسوم اللازمة للانتفاع بخدمة المرفق و استمرار أداء المرفق لخدماته آناء الليل و أطراف النهار.

إن من شأن الإدارة العامة الإلكترونية أن تجعل مبدأ دوام سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى الأحكام، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها، و إنما يعمل المرفق على مدار الساعة و لا يتوقف، اللهم إلا إذا حدث عطل فني للتقنية اللازمة للاستفادة من خدماته.

و لا ريب أن نظام الإدارة الإلكترونية سوف يقلل من خطورة إضراب الموظفين و تحملهم لمسؤولياتهم الجنائية و المدنية و التأديبية، إذ يمكن للموظف من داخل بيته و في غير أوقات العمل الرسمية أن يؤدي خدماته للجمهور عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة التي يعمل بها، كما يعمل على التقليل من التعرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية، و الذي يتولى الوظيفة دون استيفاء شروطها القانونية، حيث يمكن كشف أمره من خلال قواعد البيانات و المعلومات التي تزود بها الإدارة الحكومية. [1]

---

[1] حماد مختار– تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام و تطبيقاتها على الدول العربية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007– 2008، ص 72.

سوف يؤدي نظام الإدارة الإلكترونية إلى تعامل المنتفعين مع المرفق و هم مطمئنون إلى عدم سماعهم لمقولة: (إن مواعيد العمل قد انتهت، أو نحو ذلك). فالفرد يمكن أن يدخل إلى شبكة المعلومات و لو في منتصف الليل لمعرفة الإجراءات و المعلومات الخاصة بإنجاز معاملته أو قضاء مصلحة له لدى المرفق.

إن نظام الإدارة العامة الإلكترونية سوف يؤدي إلى التطبيق المحكم لمبدأ دوام سير المرفق العام وبشكل شبه تام من خلال توفير البوابات الإلكترونية التي تقدم خدماتها على شبكة الإنترنت على مدار 24 ساعة، ويوميا دون إجازات أو عطلات، ودون ارتباط بساعات دوام العمل لمدة 8 أيام في الأسبوع، 365 يوما في العام.

و من تأثير تطبيق نظام الإدارة العامة الإلكترونية على مبدأ سير المرفق العام بانتظام، خلاص الجمهور من عقبة الصف أو الطابور، و هذا من شأنه أن يريح الجمهور من عناء الوقوف في الطوابير أو الصفوف للحصول على معلومة أو إنجاز معاملة. [(1)]

المطلب الثاني: الخدمات الإلكترونية في تفعيل مبدأ المساواة

ينحدر هذا المبدأ من مبدأ المساواة أمام القانون الذي نجده في أغلب الدساتير، فالقانون بطبيعته يضع قواعد عامة و مجردة لا تراعي فيها الأشخاص بذاتها، و لهذا كان الجميع لديه سواء، و لما كانت المرافق العامة تنشأ لفائدة الجميع فقد اقتضى هذا بالتبعية أن يتساوى لديها الأفراد. ص 108.

الفرع الاول :مفهوم مبدأ المساواة

يقصد بمبدأ المساواة أمام المرافق العامة هو تقديم الخدمات المرفقية من قبل المرافق العامة لكل من يطلبها من الأفراد عند توافر الشروط المقررة لتقديم الخدمة دون أي تمييز، و كذلك التزام المرافق العامة بالمساواة في التعامل مع الأفراد المستخدمين له،

[(1)] حماد مختار– مرجع سابق، ص 73.

بحيث يكون الفرد من مركز قانوني مماثل في الانتفاع بخدماته، بغض النظر إذا كان بينهم تفاوت لا يتعلق بشروط الانتفاع.

فالمساواة أمام المرافق العامة لا تعني المساواة المطلقة، أي التي يجوز فيها لأي فرد في الجماعة أن يستفيد من المرفق العام بدون قيد أو شرط، و لكن يقصد بها المساواة بين الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط الانتفاع من خدمة ما تقدمها المرافق العامة و التي تحدد عن طريق القوانين و الأنظمة الخاصة بكل مرفق، و لتجسيد مبدأ المساواة بين المنتفعين من المرافق العامة، يجب أن يكون هؤلاء في نفس المركز بل و في نفس الظروف أيضا. (1)

و يتحقق هذا النوع من المساواة بمجرد أن تتسم القاعدة القانونية بالتجريد، فالعمومية النسبية مرادفة للتجريد، و يكون القانون عاما عموميا نسبيا متى كان مجردا (2) بدوره، يعتبر مبدأ المساواة أمام المرفق العام امتدادا لمبدأ المساواة أمام القانون، و الذي بات هذا الأخير يمثل حقا من حقوق الإنسان أعلن عنه في كافة الدساتير في العالم، حيث يترتب على هذا المبدأ نتائج تتمثل في مبادئ أخرى، بدورها تجسد مبدأ المساواة بين الأفراد للانتفاع من خدمات المرفق العام و المساواة في تقلد الوظائف في تلك المرافق.

الفرع الثاني: تأثير الادارة الالكترونية على مبدا المساواة

إن استخدام الإدارة الإلكترونية يساعد في التخلص من حالات المحاباة و الوساطة في تقديم الخدمات، و التي كانت تتميز بين الأفراد وفقا لمدى علاقتهم بمدراء المرافق العامة، حيث يفرض هذا المبدأ تواجد الراغبين في الانتفاع من خدمات المرافق العامة في الوضع و المركز الذي يحدده قانون أو لائحة المرفق، و أن تتوافر فيهم الشروط اللازمة للانتفاع بهذه الخدمات، و تحمل نفقاتها على المساواة دون تمييز بينهما.

(1) صهيب ياسر محمد شاهين، أونيسي ليندة– أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 8، العدد 3، جوان 2021، ص 108.

(2) حماد مختار– مرجع سابق، ص 74.

كما يظهر تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العمومية على هذا المبدأ من جانب عدم التفرقة بين العملاء في تحديد رسوم الانتفاع بالخدمات، و كذلك المساواة في اتباع إجراءات الحصول على الخدمة، لما لهذه الميزة من دور كبير في القضاء على الرشاوي و المحاباة و غير ذلك من مظاهر الفساد الإداري.

حتى يتم تطبيق مبدأ المساواة بشكل فعلي في ظل استحداث الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع، من خلال مساعدة الدولة للفئة التي لا تستطيع استخدام أجهزة الكومبيوتر، أو استعمال شبكة الإنترنت للاستفادة من الخدمات المرفقية التي تقدمها المرافق العامة في الدولة إلكترونيا، و حتى لا يتم حرمانهم من تلك الخدمات بسبب ظروف اجتماعية أو اقتصادية، و للتطبيق الأمثل، و لنجاح مبدأ المساواة وفقا لنظام الإدارة الإلكترونية يقتضي توافر عنصرين مهمين و هما:

أولا- إلمام جميع الأفراد بالمعرفة و الدراية الإلكترونية

لضمان نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية على المرافق العامة، و توصيل الخدمات عن طريق الإنترنت للمنتفعين يجب توفير البنية التحتية و الأجهزة الإلكترونية اللازمة و جعلها في متناول أيدي المواطنين الذين لا يملكون مثل هذه الأجهزة، و يمكن أن يتم ذلك من خلال إقامة عدد النقاط الإلكترونية المتفرقة في كل وحدة محلية، يستطيع الأفراد طالبي الخدمة من خلالها الحصول على الخدمة، أي إنشاء أماكن عامة مجهزة بأجهزة الحاسوب، تمكن المواطن العادي الذي لا يملك حاسوبا في بيته من الدخول على الشبكة الإلكترونية و التمتع بخدماتها. [1]

بالإضافة إلى ما تم ذكره يستوجب على جهات الإدارة الخاصة بالمرافق العامة الإلكترونية أن تعلن عن موقعها الإلكتروني بصورة واضحة و دقيقة، و كذلك الإعلان و التوضيح عن الإجراءات و الخطوات اللازمة للحصول على الخدمة، و هنا يمكننا القول

---

[1] صهيب ياسر محمد شاهين، أونيسي ليندة- مرجع سابق، ص 109- 110.

أنه كلما زادت درجة الدراية و المعرفة بالأمور و الإجراءات الإلكترونية من قبل الأفراد المنتفعين، كلما زادت فرصة حصولهم على الخدمات بدقة و بسرعة، و يرجع ذلك لأن أبرز ما يعوق الاستفادة من هذه المكينة (هو تفاوت الأفراد في الدراية الإلكترونية).

ثانيا– حياد المرفق العام

يرتبط مبدأ حياد المرافق العامة بمبدأ المساواة أمام المرافق العامة، أي إدارة شؤون هذه المرافق بطريقة موضوعية بصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية بما يكفل رفع كفاءتها بغية تحقيق المصلحة العامة، و كذلك توزيع خدماتها على كافة المستحقين، دون تمييز بسبب الانتماءات السياسية أو الأجناس العرقية أو المذاهب الدينية أو الاعتبارات الجغرافية.

و نشير هنا إلى أنه إذا كانت مشكلة الأفراد تتمثل في عدم الدراية و الإلمام أو المعرفة الإلكترونية فإن مشكلة المرافق العامة تتمثل في أغلب الأحيان في عدم حياد تلك المرافق العامة بطريقة موضوعية، بصرف النظر عن الخلافات الشخصية.

و خلاصة ما تقدم ذكره فإن تطبيق نظام الإدارة العامة الإلكترونية و الحياد الإلكتروني سيؤدي للتغلب على مشكلة الوساطة و المحسوبية التي تعد من أخطر الأعمال التي تهدد الإدارات الحكومية، و التي تؤدي إلى انهيار المرافق العامة بعد انتشار ظاهرة الفساد الإداري و ما يتعلق بها من رشاوى. [1]

فتطبيق الإدارة الإلكترونية هو تأكيد لمبدأ المساواة في الانتفاع بخدمات المرفق العام بصورة أكثر عملية، و في هذا تجسيد لمبدأ حياد الإدارة، لأن المرفق العام يقدم خدمات إلكترونية للأفراد بدون أي تمييز بينهم، و بدون أية وساطة أو رشوة الموظف لتعامله مع الحاسب الآلي و باقي وسائل الشبكة المعلوماتية.

---

[1] صهيب ياسر محمد شاهينن أونيسي ليندة– مرجع سابق، ص 111.

المطلب الثالث: الخدمات الإلكترونية في مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير و التعديل

يعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تحكم المرافق العامة، و يسمى أيضا بمبدأ قابلية المرفق العام للتعديل و التكييف، و يعني أن المرفق العام يمكن أن يتغير و يجري تعديله حسب الضرورات و المتغيرات المتصلة بالمصلحة العامة، و هذا المبدأ يرجع أصله التاريخي إلى أحكام مجلس الدولة التي أقرت سلطة الإدارة في تعديل العقود الإدارية.

الفرع الأول: مفهوم مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير و التعديل

يقصد بمبدأ قابلية نظام المرافق العامة للتغيير أن للإدارة أن تتدخل في أي وقت لتعديل أو تغيير القواعد التي تحكم المرفق حتى تتفق و تحقق المصلحة العامة على أفضل وجه، و ذلك لأن الإدارة تعمل في تنظيمها للمرافق العامة على الوصول إلى تشغيلها بأكثر كفاءة ممكنة في ظل الظروف القائمة، فإذا تغيرت هذه الظروف أو ظهرت للإدارة طريقة أفضل لزيادة كفاءة المرفق كان لها ابتغاء تحقيق المصلحة العامة إجراء ما ترى من تعديل في تنظيمه، دون أن يكون لأحد الاعتراض على ذلك سواء من المنتفعين بالمرفق أو من العاملين فيه. [(1)]

ولا شك أن تطبيق النظام الإلكتروني يعد تفعيلا لمبدأ قابلية المرافق للتغير والتعديل بصرف النظر عن طريقة الإدارة، غير أن مصالح المنتفعين لا يجب أن تمس بسبب التحول لنظام الإدارة الإلكترونية خاصة في العالم العربي الذي لا يزال فيه الوعي قليلا بشأن التردد على أجهزة الحاسوب والإنترنت للحصول على خدمات مرفقية.[(2)]

[(1)] مراد لمين– أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مجلة الفرك للدراسات القانونية و السياسية، العدد 5، مارس 2019، ص 60.

[(2)] راضية سنوقة– دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 2/812، ص 592.

و إذا كان المبدأ يمنح الإدارة السلطة التقديرية الواسعة في تعديل نمط عمل المرفق و أسلوب عمله، إلا أن ذلك لا يعني حرمان المنتفعين و الموظفين على السواء من كل الحقوق أمام المرفق العام، فيبقى المنتفع في خدمة المرفق العام محتفظا بحق تقديم هذه الخدمة بصورة طبيعية، و وفق قواعد عامة معروفة مسبقا، و تطبق القاعدة نفسها فيما يتصل بأحوال موظفي المرفق و أوضاعهم طالما لم يجري تعديلها، كما أن أي تعديل في نظام عمل المرفق العام أو في أوضاع الموظفين العاملين في خدمته لا يمكن أن يسري بأثر رجعي، و إنما لابد أن تدخل تلك التعديلات حيز التطبيق من تاريخ صدورها، أو من تاريخ لاحق على صدورها. [1]

الفرع الثاني: أثر الإدارة الإلكترونية على مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير

إن الانتقال من نظام الإدارة التقليدية لنظام الإدارة الإلكترونية يعد استجابة للمصلحة العامة التي تقتضي تطوير المرفق العام، و تدعيمها بما يلزم من أجهزة إلكترونية، و كذلك حاجة الموظفين للتأهيل و الدراية، فالإدارة الإلكترونية هي التطبيق العملي لمبدأ مواكبة الإدارة للتطورات، و المرافق العامة للمستجدات و التغيرات دون أن يملك الموظفون حق رفض هذا النظام بحجة استقرار مراكزهم القانونية، كما يلاحظ أيضا أن تطبيق هذا المبدأ يسمح للإدارة بتغيير إدارة المرافق العامة من النظام التقليدي للنظام الإلكتروني، و ذلك بصرف النظر عن طريقة الإدارة المتبعة سواء تعلق الأمر بإدارة مباشرة تتولاها السلطة العامة، أم بإدارة غير مباشرة يتولاها ملتزم بعقد امتياز أو شركة اقتصاد مختلطة، أو شركة عامة تمتلك الدولة جميع أسهمها. [2]

---

(1) مراد لمين–مرجع سابق، ص 61.

(2) صهيب ياسر محمد شاهين– مرجع سابق، ص 112.

خاتمة الفصل الأول:

تمثل الإدارة الإلكترونية مرحلة حاسمة في الانتقال نحو الخدمات الإلكترونية، و التحول من الاتصال المباشر للمواطنين مع مؤسسات الخدمة العامة إلى التواصل الافتراضي عبر الشبكات الإلكترونية المختلفة، و تنطلق من الاستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة و المعدات و برامج تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لتقدم حلولا للتعقيدات و المشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي، و هو ما يقتضيه التطور الحقيقي لمؤسسات الخدمة العمومية، الرامي للقضاء على البيروقراطية، و تسهيل مهمة طالبي الخدمات العمومية، كونها تكرس الرقابة و الشفافية، و تمنع المحاباة و الرشوة و المحسوبية، و هو ما جعل الإدارة الإلكترونية تمثل الخيار التنظيمي الاول لجميع مؤسسات الخدمة العامة.

الفصل الثاني

آليتي الرقابة الإلكترونية و التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري

إن نمط الرقابة الإلكترونية كنمط إداري حديث يعتمد في إرسائه على نظم الرقابة الإلكترونية، و التي تعتمد على أجهزة و تقنيات أساسية كحد أدنى، و تؤسس لسلوك غير تقليدي يعبر عن بعد من أبعاد الإدارة الإلكترونية، التي تسعى من خلال إرسائها إلى تخطي كل تحديات التنمية الإدارية على رأسها الفساد الإداري، الذي تملك في مواجهته آليات الكشف و التتبع، و من أهم الآليات المساعدة على دعم و تكامل الرقابة الإلكترونية هو التوقيع الإلكتروني الذي يعتبر الأداة و الوسيلة الفعالة لتحقيق رفع مستوى أداء الإدارة العامة و تطويرها، و له أهمية و دور كبير في التخفيف و الحد من البيروقراطية و الفساد الإداري نظرا لأسلوبه الحديث و تعدد أشكاله الذي يعطي الثقة و الأمان للمتعاملين، و هو محور دراستنا في هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين. نتناول في المبحث الأول آلية الرقابة الإلكترونية، و نتناول آلية التوقيع الإلكتروني في المبحث الثاني.

المبحث الأول: آلية الرقابة الإلكترونية

أحدث التطور التكنولوجي الذي شهده العالم ثورة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و مكن استخدامها في تحسين العديد من مجالات الأعمال، حيث أصبحت الكثير من الإدارات في الوقت الحاضر تستخدم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من أجل تسيير أعمالها، و معالجة بياناتها إلكترونيا، و من هنا أصبح الحاسوب و البرامج الإلكترونية من أهم الوسائل الرئيسية في معالجة البيانات في الإدارة، مما دفعها إلى استبدال نظم المعلومات اليدوية إلى نظم معلومات إلكترونية و تغيير أساليب الرقابة لزيادة الكفاءة و الفاعلية، و برزت أهمية الرقابة بسبب ظهور بيئة رقابية جديدة تختلف عن البيئة الرقابية التقليدية، فالمشاكل التي تواجه سير المرفق العام بالطرق التقليدية جعلت عملية الرقابة صعبة و شاقة و مكلفة في آن واحد، و لكن مع بدء استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالات الرقابة الإلكترونية الذي يعني توظيف وسائل إلكترونية لممارسة الأعمال الرقابية أدى إلى تغيير في المعايير الرقابية التي سمحت للمراقبين و المدققين بإجراء رقابة دقيقة و شاملة و سوف نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الرقابة الالكترونية في المطلب الاول و في المطلب الثاني نتناول متطلبات الرقابة الالكترونية ومجالاتها و في المطلب الثالث دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الإلكترونية

تختلف التعريفات المقدمة عن الرقابة الإلكترونية نظرا لتعدد أنظمة الرقابة الإلكترونية التي تطبقها المؤسسات، و التي تحددها غالبا طبيعة تلك المؤسسات و نشاطها، و القوانين الضابطة و اللوائح التنظيمية الداخلية، مما يجعلنا بصدد وجهات نظر متعددة و حتى مختلفة أحيانا... فغالبا نشاط و طبيعة المؤسسة هو ما يحدد معايير التمييز بين خصوصية الموظف من جهة و مصلحة الخدمة و المؤسسة من جهة أخرى، و بين ما يعتبر أسرار الوظيفة و المؤسسة من جهة، أو معلومات عادية يمكن إتاحتها للجمهور من جهة أخرى. لذا هناك من يدعم الأنظمة الرقابية الإلكترونية و يراها كحافز لزيادة الأداء

عند الموظفين، و هناك من يراها انتهاكا لخصوصيتهم، و يزيد في توترهم و حجم ضغط العمل عليهم. [1]

الفرع الأول: تعريف الرقابة الإلكترونية

تعرف الرقابة الإلكترونية على أنها عملية رقابية متجددة تكشف عن الانحراف بشكل آني من خلال تدفق المعلومات بين المديرين و العاملين و الموردين و المستهلكين، و هذا ما يزيد من القدرة على توفير إمكانية متابعة العمليات المختلفة، و سير القرارات المتنوعة، و تصحيح الأخطاء في كافة أنواع المؤسسات. [2]

و لقد عرّفت الرقابة الإلكترونية بأنها عملية تهدف إلى متابعة و ملاحظة الأنشطة و المعاملات و أداء العاملين في المنظمة بهدف كشف الانحرافات من خلال استخدام الحاسوب و الوسائل التكنولوجية الحديثة لتحقيق الأهداف المنشودة لإيجاد نظام ذي ميزة تنافسية عالية [3]. و تعني الرقابة الإلكترونية أو الرقابة بالحاسوب اعتماد النظام الرقابي على "استخدام الحاسوب" في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض، بما يحقق الاقتصاد في الجهد و الوقت و التكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر و بدقة أكبر [4].

---

[1] – حسين ناجي– مرجع سابق، ص 62.

[2] – زعزوعة فاطمة– الرقابة الإلكترونية كآلية للحد من الاحتيال المعلوماتي و تحديثات مواجهة الفساد الإلكتروني، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي بعنوان "مكافحة الفساد في البيئة الرقمية"، برلين، أيام 04– 05 أفريل 2021، ص 46.

[3] بن عبيد عبد الباسط، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في الادارة المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2019.، ص 70.

[4]أحمد هاشم الصقال ، محمد مهدي سعيد : دور الرقابة الالكترونية في محاربة الفساد ، وزارة التجارة مكتب 20 المفتش العام. 2010، www.nazaha.ipq تاريخ الاطلاع 18–05–2023.

و عرفت أيضا بأنها الرقابة المبرمجة باستخدام المعايير و القواعد و الإجراءات، و ضوابط نظام الرقابة للتأكد من أن المنظمات بشكل عام التزمت من تطبيق هذه الضوابط و نفذتها بشكل صحيح لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

كما عرفت الرقابة الإلكترونية على أنها عملية قياس و تصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين، بغية التأكد من أهداف المؤسسة و الخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت فعلا. [1]

إذن فالرقابة عملية جوهرية لقياس العمليات الإدارية السابقة و التحقق من مدى فاعليتها و تطابقها للأهداف المسطرة و المرجوة و الموضوعة في الخطة التي سبق و تم القيام بها كعملية أولية.

و بناء على ما تقدم يأخذ مفهوم الرقابة الإلكترونية ثلاثة أبعاد أساسية، إذ يتصل البعد الأول بالمراقبة و المراجعة و تصحيح الأخطاء، و كشف الانحرافات بصورة مستمرة بهدف تحسين كفاءة الأداء، و خفض التكاليف باستخدام أجهزة و برمجيات الحاسوب و التقارير المستخرجة. أما البعد الثاني فيتصل بأمن و سلامة الأجهزة و البرامج، أي ما يخص حماية النظام من كل أشكال التخريب و الاختراق و الاستخدام الغير شرعي[2]، و نفاذ غير مخول إلى قواعد البيانات بالإضافة إلى جرائم الحاسوب و الإنترنت. و أخيرا البعد الثالث الذي يتصل بتقسيم أنشطة و عمليات نظام الرقابة الإداري الإلكتروني، و تحليل النظام و نتائج التكاليف من منظور شامل، انسجاما مع حقيقة أن من غير العملي وجود نظم باهضة التكاليف حتى و لو كانت ناجحة بمعايير الكفاءة و المرونة و الفعالية التشغيلية. [3]

---

[1] بن سعيد بومدين– دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2020/2019، ص 64.

[2]– عمارة مبروك– مرجع سابق، ص 74.

[3] المرجع نفسه، ص 74.

و تستخدم الرقابة الإلكترونية عدة تقنيات و آليات مختلفة يختصر عليها باسم "أنظمة الرقابة الإلكترونية"، أهم هذه الأنظمة هي شبكة الإنترنت، و الإنترنت الحواسيب بمختلف أشكالها، الرقابة على البريد الإلكتروني، الرقابة على الهواتف سواء الخطوط الأرضية أو الهواتف الخاصة (الولوج إلى شبكة الإنترنت من خلال الإدارة)، بالإضافة الى الأجهـزة المخصصة، الرقابة مثل كاميرات المراقبة، أجهزة البصمة لتسجيل الحضور، أجهزة تتبع المكان GPS بالنسبة للمركبات و غيرها من التقنيـات الجديـدة التـي تواكـب التطـور التكنولوجي اليومي، هذه الأنظمة تستخدم عادة لتحقيق ثلاث غايات: قياس الأداء، و منـع السرقة داخل المؤسسات، و كذلك تطبيق القوانين الداخلية، و القضاء على الفساد الإداري. (1)

أولا: مميزات الرقابة الإلكترونية

تحقق الرقابة الإلكترونية استخداما فعالا لأنظمة و شبكة المعلومات القائمة على الإنترنت، بكل ما يعنيه من فحص و تدقيق و متابعة آنية و شاملة و تكلفة أقل، و في وقت أقصر، و هذا ما يحقق لها مزايا كثيرة من أهمها: سهولة الوصول إلى المعلومات و تقنين الدخول إليها، و إمكانية نشر اللوائح و الإجراءات الخاصة بالخدمات الإدارية و معايير تقييمها، و إتاحة الاطلاع عليها إلكترونيا، و إمكانية تحديد المسؤولية بالتعرف على متخذي القرار و القدرة على المحاسبة عند ارتكاب الأخطاء، كما تعمل على إتاحة قنوات اتصال متعددة لتبادل المعلومات، و التمكن من إنهاء الخدمات إلكترونيا عبر الشبكة المعلوماتية، و ذلك بوضع معلومات كاملة عن الإجراءات الإدارية و متطلباتها مما يسهل عملية المتابعة، إضافة إلى إمكانية وضع مشاريع القوانين و الأنظمة على المواقع [2]

---

[1] حريزي عادل– دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، ولاية مستغانم، السنة الجامعية 2019–2020، ص 47.

[2] – خلاف وردة– دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية و القانونية، المجلد 06، العدد 03، ص 2011، ص 04.

الإلكترونية مما يسهل معرفتها من كافة أطراف الخدمة [1]، كما تعمل على تقليص الانحرافات الإدارية و إعطاء مؤشر بوقت حدوث خلل من خلال البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة إلى التدخل البشري، و تفعيل الشفافية للجهات التنفيذية مما يؤدي إلى وضوح نشاطات تلك الأجهزة الرقابية. كذلك الرقابة المستمرة و السريعة بدلا من التقليدية التي تتسم بالبطء و صعوبة المتابعة و تكليف الجهد و الوقت [2]، و تعزيز مبدأ المحاسبة و المساءلة الإدارية، أيضا تتمتع بدرجة عالية من الأمان لتوفرها على المعرفة التامة بكل مستجدات العمل مما يقلص من المفاجآت و يوفر مستلزمات مواجهتها.

و في مقابل هذه المزايا هناك العديد من المآخذ التي تسجل على الرقابة الإلكترونية منها افتقار الرقابة الإلكترونية للتفاعل الإنساني الذي هو أساس في كل تطوير حقيقي في الإدارة سواء تعلق الأمر بالموظفين أو الأنظمة أو المعايير أو غيرها، كما تثير الرقابة الإلكترونية انزعاجا شديدا لدى البعض لعلمهم بأن الإدارة تراقب نشاطاتهم أولا بأول، لاسيما و أن البرمجيات الجديدة أصبحت تسجل أنشطتهم عبر الإنترنت.

ثانيا: معوقات تطبيق الرقابة الإلكترونية

رغم المميزات و الفوائد الكثيرة التي توفرها الرقابة الإلكترونية لصالح الدولة و المواطنين و المتعاملين، فقد تواجهها الكثير من المشاكل و المعوقات نوجزها فيما يلي:

التكلفة المادية الباهضة لإنشاء شبكة المعلومات التي تحتاج إلى شبكات اتصال جيدة و أجهزة حاسوب حديثة، ذلك أن التطور الإداري المنشود يحتاج إلى تكلفة مالية باهضه للاستثمار في تقنيات المعلومات، و تتمثل أوجه الاتفاق الحكومي في هذا المجال في

---

[1] مرجع نفسه، ص 05.

[2] حمادن جهيدة– الإدارة الإلكترونية كآلية تصدي للفساد الإداري (دراسة حالة بلدية الناصرية، بومرداس)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019، ص 61.

الأصول التكنولوجية من شبكات محلية و عالمية و تكلفة إنشاء قواعد البيانات و المعلومات و أجهزة الحاسب و البرمجيات، و صيانة و متابعة النظم و الشبكات. [1]

كما توجب تدريب الموظفين على استخدام شبكة الإنترنت بكفاءة عالية و فعالية داخليا و خارجيا، بغية تحقيق الأهداف المرجوة و الحد من الأخطاء البشرية لمدخلي البيانات من خلال التدريب و التوجيه و المراجعة و التدقيق من قبل الرؤساء المباشرين، و إضافة إلى وجود المهارة و الخبرة يقتضي الأمر وجود الرغبة و الشغف لدى العاملين الذي تعودوا على العمل اليدوي، و الحال أن الجزائر تفتقر للموارد البشرية و المادية و الخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، ففي بعض الأحيان تكون الإمكانيات موجودة لكن لا توجد الكفاءات اللازمة لاستعمال التجهيزات المتوفرة، ذلك أن مشكل نقص الخبرات سيؤدي بالضرورة و مع مرور الوقت إلى اهتلاك هذه الوسائل أو إتلافها عن طريق استخدامها من قبل أشخاص ليست لهم الكفاءة اللازمة.

و كذلك محاربة بعض المدراء و الموظفين لاستخدام التقنيات الحديثة و منها شبكة المعلومات، و هناك من أرجع سوء التفاعل هذا إلى الثقافة العربية و صعوبة فهم المضمون، أو ما يسمى بالفقر المعلوماتي، فليس كل من يستطيع الدخول إلى الشبكة قادر على فهم المضمون، حيث أن أغلبية المضمون المعلوماتي و المعرفي مسخر باللغات المختلفة.

و ضعف البنية التحتية للمعلومات و الاتصالات و التأخر في استكمالها و تباينها من منطقة لأخرى، حيث توجد فجوة رقمية كبيرة بين العالم المتقدم و السائر في طريق النمو، بل بين مناطق الوطن الواحد.

---

[1] خلاف وردة– مرجع سابق، ص 06.

كذا من بين أهم معوقات الرقابة الإلكترونية استمرار الإدارة العمومية في العديد من الدول منها الجزائر في تطبيق المعايير القديمة و التقليدية في الرقابة قصد تقييم الأداء الوظيفي إلى جانب الرقابة الإلكترونية على غرار التقارير السرية التي تتحكم فيها نزاهة المسؤول و علاقته الشخصية بالموظف، كما أنها تعتمد على معايير تتسم بالبيروقراطية، و تضع معايير هامشية لتقييم أداء الموظفين كالاهتمام بالمظهر الجيد و الحضور و مشاركة الزملاء و غير ذلك.

و قلة المؤسسات القادرة على تقديم برامج عالية التخصص في تقنية المعلومات و الاتصالات، لذلك فمن الضروري استحداث تكوين عال في التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال، و من المستعجل إنشاء مدرسة أو مدارس متخصصة في الإعلام و المعلوماتية و الاتصالات، و من المهم أيضا إعادة النظر في البرامج البيداغوجية و تكييفها خاصة برامج التعليم لاسيما ما يتعلق منها بالإعلام الآلي و الاتصالات و إدراج الوحدات المتعلقة بالتطوير في وسائل الإعلام ذات الوسائط المتعددة الارتباط بالشبكات المتخصصة كالإنترنت على الهاتف المحمول، و البرامج الإلكترونية، بالإضافة إلى التدعيم النوعي و التقوية الفعلية لتكوين التقنيين الساميين في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و تحسين التكوين المتخصص، كما يشترط أن يتمتع كل تلميذ بقاعدة صلبة من الإمكانيات لكي يكون في المستقبل متحكما في التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال. [1]

الفرع الثاني: خصائص الرقابة الإلكترونية

يتطلب التطبيق الكفء و الفعال للرقابة الإلكترونية ضرورة تخفيض مستويات الرقابة، حيث يتم التركيز على استخدام ضوابط الرقابة في حدود فاعليتها و جدواها الاقتصادية، و تتسم الرقابة الإلكترونية بخصائص تبرز أهميتها، تتمثل في:

---

[1] خلاف وردة– مرجع سابق، ص 07.

أولا- رقابة مستمرة:

تعتبر الرقابة التقليدية رقابة دورية موجهة للماضي، أما الرقابة الإلكترونية فتتميز بأنها مستمرة، تعتمد على التدفق المستمر للمعلومات المتعلقة بالأداء و الرقابة عليه، فعندما تمارس الرقابة في فترات دورية فإنها تتحول إلى رصيد (Stock)، أي تعبر عن حالة سكونية، في حين يجب أن تكون الرقابة عملية مستمرة (Process) تتميز بالتحديث المستمر للمعلومات و الكشف عن كل انحراف في الوقت الحقيقي، فتكون عبارة عن تدفق (Flow) في حركة ديناميكية مستمرة.

ثانيا- رقابة فورية (تزامنية)

تعتمد الرقابة الإلكترونية على تقنية المعلومات الإدارية، التي تمكنها من معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ فورا و في الوقت الحقيقي، فهي رقابة موجهة للحاضر لا تنتظر ورود تقارير عن الماضي، فتكون إجراءات الرقابة تزامنية، و ليست إجراءات تعاقبية.

ثالثا- رقابة ذاتية

لقد وسعت الشبكات الإلكترونية نطاق الرقابة و الإشراف، و غيرت مفهوم و أشكال الرقابة، فلم تعد تلك الرقابة اللصيقة المباشرة، و إنما تحولت إلى رقابة ذاتية تتطلب منح استقلالية عالية للعاملين ففي ظل التنظيم الشبكي و الفرق المدارة ذاتيا، تصبح الرقابة ذاتية، حيث قد تكتشف الانحرافات من طرف أفراد التنفيذ أنفسهم، نظرا لمشاركتهم في وضع الخطط و جداول العمل، و معايير الأداء، لذلك يتطلب نجاح الرقابة الإلكترونية نوعا من الالتزام الذاتي لدى العاملين. [1]

[1] بن عبيد عبد الباسط- مرجع سابق، ص 73.

رابعا: رقابة شاملة

يتسع مجال الرقابة الإلكترونية ليشمل الرقابة الداخلية و الرقابة الخارجية، حيث أن التعامل الإلكتروني يجعل المؤسسة أكثر ارتباطا بالأسواق، لذلك يجب على المؤسسة مراقبة أسواقها و اتجاهات قطاع الأعمال فيها، فتصبح المؤسسة ترتبط بالموردين و الزبائن في علاقة فورية تزيد من القدرة على الرقابة على التوريدات و الطلبيات، كما قد توجد أسباب خارجية يمكن أن تؤثر على التنفيذ، فتوفر الشبكة الخارجية إمكانية كبيرة للمؤسسة في التعرف على هذه الأسباب، و توفر قدرا هائلا من المعلومات عن الأسواق، و بشكل سريع، مما يجعل هذه الرقابة الإلكترونية الخارجية أكثر كفاءة تساهم في تحديد الاستجابة الملائمة و الفورية للتغيرات الحاصلة في بيئة نشاط المؤسسة، و الاحتياط للأسباب التي تؤثر على الأداء الداخلي. [1]

المطلب الثاني: متطلبات الرقابة الإلكترونية و مجالاتها

تتمثل في القدرة على تحقيق التفاعل، و الدمج بين المكونات المادية و البشرية اللازمة لتطبيق مشروع الرقابة الإلكترونية، و يعتمد ذلك بشكل أساسي على تهيئة المتطلبات التقنية و برمجيات معالجة البيانات و شبكات الربط الإلكترونية و قدرة قواعد البيانات، و توفير و تهيئة أنظمة المعلومات الإدارية، و بناء الأنظمة السائدة الأخرى، إضافة إلى المستلزمات البشرية من مبرمجين و محللين و مهندسي نظم و تهيئة، فضلا عن التدريب المستمر للقائمين على عمل هذه الأنظمة لتحقيق انسياب تسلسل المعلومات، و تكوين ما يسمى بأنظمة دعم القرارات الإدارية، لذلك هناك العديد من المتطلبات و المكونات التقنية لمنظومة الرقابة الإلكترونية التي تؤثر و تتأثر عند تطبيقها، نذكرها فيما يلي:

[1] – بن عبيد عبد الباسط– مرجع سابق، ص 74.

الفرع الأول: المتطلبات التنظيمية

إن انتشار استخدام الوسائل التقنية في كافة أشكالها المختلفة باعتبارها من العناصر و المستجدات التي تؤثر و تسهم بشكل أساسي في نجاح المنظمات و أداء المهام المنوطة بها، و إن كان الاهتمام بها يختلف من منظمة إلى أخرى، و من بيئة إلى أخرى، لكن السؤال الذي يطرحه المهتمون بالأجهزة الرقابية و بتطوير عملها و الارتقاء بمستوى أدائها هو هل إدخال الوسائل التقنية فقط يكفي لنجاح المنظمة؟ و الإجابة بلا شك بالنفي، لأن استخدام الوسائل التقنية في المنظمات و الأجهزة الحكومية و منها الأجهزة الرقابية يتطلب [1] توفير:

أولا: بناء تنظيمي مناسب:

من العوامل المهمة و الأساسية في تسهيل استخدام التقنية بشكل مستمر وفعال هي الاهتمام بالبناء التنظيمي المناسب، حيث أن وجود تقسيمات إدارية محددة بخارطة تنظيمية منعدمة و معلنة و مناسبة للعمل الإلكتروني ستكون ضرورية كونها ستحدد مهام الوحدات التنظيمية الفرعية و ارتباطها و علاقتها، و تحدد الوظائف و أوصافها بكل دقة و وضوح متطلبات تنظيمية محددة واضحة، فاستخدام التقنية في ظل تنظيم إداري مناسب و واضح للعمل الإلكتروني لن يضمن النجاح المطلق للرقابة الإلكترونية و استمرارية الارتجال، و سيكون ذلك النجاح آنيا و محدودا. [2]

ثانيا: الثقافة التنظيمية المناسبة

و هو يشمل تدريب كافة الإداريين و العاملين و المستفيدين على طرق استعمال أجهزة الكومبيوتر و إدارة الشبكات و قواعد المعلومات و البيانات و كافة المعلومات

---

[1]– نور الدين برمان ، مرزوق محمد الأمين، دور الادارة الالكترونية في التقليل من الفساد الاداري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر حقوق ، تخصص إدارة ومالية، جامعة الجلفة سنة 2017.، ص 63.

[2] أحمد هاشم الصقال، محمد حسين مهدي سعيد، مرجع سابق، ص08.

اللازمة للعمل على إدارة و توجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم أضفى إلى هذا أنه يجب نشر ثقافة استخدام الادارة الالكترونية وطرق ووسائل استخدامها للمستفيدين و الإداريين.

ثالثا: وضوح أهداف الرقابة الإلكترونية

يجب أن تكون أهداف نظام الرقابة الإلكترونية واضحة و قادرة على تحقيق الأهداف الرقابية بتزويد الإدارة بمعلومات دقيقة و متكاملة عن كل المستويات الإدارية ممثلة بكافة جوانب أنشطتها و مواقع الفساد و إعطاء صورة حقيقية عن الوقائع و الأحداث. [1]

الفرع الثاني: المكونات و المتطلبات التقنية لمنظومة الرقابة الإلكترونية:

و يشكل هذا المحور الحجر الأساس لموضوع الرقابة الإلكترونية حيث تمثل الأجهزة و التقنيات اللازمة لإنجاح الرقابة الإلكترونية، و يتم من خلالها تمثيل المعلومات و نقلها إلكترونيا مع ضمان سريتها و دقتها، و تنفيذ المعاملات و الخدمات عن بعد باستخدام الشبكات الإلكترونية، يعتمد على ما يلي:

1- الشبكة الداخلية للمنظمة الرقابية: هي عبارة عن شبكة تعمل داخل المنظمة، تؤمن وصولا و حصولا على البيانات، من خلال المنظمة، و يستخدم الإنترنت الركائز و البنية التحتية للشبكة المنظمة، بالإضافة لوسائل الربط المعيارية المستخدمة في الإنترنت.

2- الشبكة الخارجية للمنظمة: هي عبارة عن الربط بين شبكة الأجهزة الرقابية و الأجهزة التنفيذية، و هي مشابهة لشبكة الإنترنت العالمية.

3- الشبكة العالمية: هي شبكة عالمية تربط الحواسيب المنفصلة و الشبكات مع بعضها، و يمكن لمستخدمي هذه الحواسيب في المنظمات و الأشخاص نقل و تبادل البيانات داخل و خارج المنظمة من خلال الاتصال بمنظمات أخرى. [2]

---

[1] نور الدين برمان، مرزوق محمد الأمين، مرجع سابق، ص 64.

[2] – أحمد هاشم الصقال، محمد حسين مهدي سعيد، مرجع سابق، ص 12.

4- التخزين: و نعني به حفظ المعلومات الخاصة بالأجهزة الرقابية للحالات المختلفة في مخازن المعلومات، خاصة في الحواسيب المستخدمة من خلال تحويل الملفات الورقية إلى ملفات إلكترونية صغيرة الحجم.

5- النقل: و يعني القدرة على الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسرعة كبيرة و مهما كانت كميتها و إجراء العمليات اللازمة عليها. [1]

الفرع الثاني: مجالات الرقابة الإلكترونية

تشمل الرقابة الإلكترونية الكثير من المجالات، أهمها:

- **الرقابة على الموارد المادية:** تشمل نواحي الرقابة على المخزون، و تستهدف ألا يكون المخزون أقل من اللازم أو أكثر لضمان جودة الرقابة على المنتجات الخدمية و غيرها، و أيضا الرقابة الفنية على المعدات المناسبة بما يتفق مع نوع و حجم العمل المطلوب.

- **الرقابة البشرية:** ترتبط بأنشطة اختيار العاملين لوضعهم في الأعمال المناسبة و القيام بتدريبهم، و وضع معايير تتعلق بتقييم أداء العاملين.

- **الرقابة على الموارد المالية:** تركز على التدبير المالي اللازم لعملية الإنفاق على أنشطة المنظمة و الموارد الأخرى المتعلقة بالإمكانات المادية و القوى البشرية و الإعلامية. [2]

المطلب الثالث: دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

في ظل التطور و النمو المتسارع الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات و تزايد الاعتماد عليها، و تنوع العمليات و المؤسسات الرقابية، أصبحت تكنولوجيا المعلومات أحد أساسيات نشاط المرفق العام التي تقوم إلى تحقيق أهداف الرقابة، فإن تقنيات الحاسبة

---

[1] – مرجع نفسه، ص 08.

[2] – بن سعيد بومدين– مرجع سابق، ص 65.

الإلكترونية المستخدمة و المتطورة تتحقق في العمل التقليدي و تطبيق الابتكارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في العمل الرقابي، و على أن هذه التكنولوجيا لا تتغير بتغير الوظائف التقليدية اليدوية للمؤسسات، و لكن الذي يتغير هو أسلوب ممارسة هذه الوظائف و كيفية تحقيق الأهداف و تحقيق الترابط من خلال الرقابة الإلكترونية من أجل درء أي شكل من أشكال الفساد الإداري، و إن أحد الوسائل التي سيساهم في تفعيل و رفع كفاءة أداء الأجهزة الإدارية هو الانتقال من أنظمة الرقابة التقليدية إلى ممارسات الرقابة الإلكترونية لتحقيق سرعة الإنجاز و خفض التكاليف و دقة [1] النتائج باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتغيير و تحديث أنظمة الاتصالات مع التشكيلات التنفيذية التي تعمل على رقابتها، و توفير المعلومات المختلفة، و تجنب الاتصال المباشر الذي يؤدي إلى الاحتكاك مع موظفي التشكيلات التنفيذية فضلا عن بناء قواعد معلومات لدى أجهزة الرقابة لتوفر خزين من المعلومات عن التشكيلات التنفيذية تغطي حالات مختلفة عن أداء هذه التشكيلات يمكن العودة إليها عند الحاجة.

كما أن الرقابة الإلكترونية ستكون مرنة بما فيه الكفاية لتغطي متطلبات العمل، في ظل بيئة إدارية غير مستقرة يغلب على أنظمتها عدم الوضوح و التغير السريع و الاجتهاد و التباين في التفسيرات بشكل فعال و إيجابي حيث ستكون هناك صعوبات بتطبيق الأنظمة اليدوية.

و سيمكن الإدارة المركزية من خلال ذلك على تحديد مكامن الفساد الإداري، و من هذا المنطلق فإن استخدام الوسائل التقنية يجب أن يترافق مع وجود إدارة عصرية في وظائفها مثل اعتماد التخطيط الاستراتيجي و التخطيط التنظيمي، و التنسيق و الاتصالات الحديثة، كما أن الاهتمام بالجوانب التنظيمية و تطبيق و استخدام التقنية الحديثة سوف يؤدي و بشكل فعال إلى تحديث و تطوير أداء المنظمة من خلال توفير قنوات الاتصال بين الوحدات الإدارية و تحقيق رقابة فعالة و توفير الوقت من خلال اختصار أداء كثير

[1] – عمارة مبروك– مرجع سابق، ص 78.

من المهام و الاستغناء عن بعض المهام أو تقليص حجم بعض الوحدات التنظيمية، إن المعلومات هي أداة اتخاذ قرارات، و لذلك فإن المعلومات هي أداة قوية لتحسين الكفاءة الكلية للمنظومة الرقابية. [1]

يمكن الاعتماد على البرامج الرقابية في تحديد الانحرافات وإعطاء التنبيه بشكل إلكتروني من خلال البرامج الرقابية دون الحاجة الى تدخل المفتش في عمليات البحث والتحري[2]

تساهم الرقابة الإلكترونية في تسهيل الربط بين المستويات التنظيمية و توفير قنوات اتصال فاعلة و سريعة من خلال تحسين الوقتية، أي توفير المعلومات في الوقت المناسب، و زيادة الدقة في المعلومات، و تخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات الرقابة، و تحسين إمكانية الفصل المناسب بين المهام، و القدرة على تحسين و تطوير أساليب الرقابة الداخلية عن طريق الاستفادة من الإمكانية التي يتيحها الحاسب الإلكتروني للرقابة الذاتية على عمليات التشغيل اليومية، بالإضافة إلى القدرة على تشغيل حجم كبير من العمليات المعقدة في وقت محدود و بتكلفة منخفضة، علاوة على انعدام الأخطاء التشغيلية و الحسابية تقريبا، و انخفاض درجة الاعتماد على العنصر البشري.

إن رفع كفاءة أداء الأجهزة الإدارية و تحقيق سرعة الإنجاز و خفض التكاليف[3] و دقة النتائج التي ستفرزها من خلال استخدام نظام الرقابة الإلكترونية و التغيير و التحديث في جوانب أنظمة الاتصالات بينه و بين التشكيلات التنفيذية التي تعمل على رقابتها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات لتوفير المعلومات المختلفة، و تجنب الاتصال المباشر الذي يؤدي إلى الاحتكاك بين موظفي الأجهزة الرقابية و موظفي التشكيلات التنفيذية،

---

[1] – عمارة مبروك، مرجع سابق، ص 78.

[2] بدر محمد السيد القزاز، الادارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري، ط1، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر ، 2015، ص358.

[3] أحمد هاشم الصقال محمد حسن مهدي سعيد، مرجع سابق، ص 12.

فضلا عن بناء قواعد معلومات لدى أجهزة الرقابة لتوفير خزين من المعلومات عن التشكيلات التنفيذية تغطي حالات مختلفة عن أداء هذه التشكيلات يمكن العودة إليها عند الحاجة إلى معلومات دقيقة و متكاملة عن كل المستويات الإدارية التنفيذية ممثلة بكافة جوانب أنشطتها و مواقع الفساد و الهدر بالمال العام من خلال قواعد المعلومات. [1]

و يمكن توضيح دور الرقابة الإلكترونية في هذا المجال في النقاط التالية:

– استخدام الموارد المختلفة للبيانات للمحافظة على العمل الإداري من خلال التأكد من سلامة بياناته بكفاءة.

– اختصار الجهد و الوقت من خلال المعالجة الإلكترونية للبيانات و القدرة على مراقبة أكبر عدد ممكن من العمليات و سرعة تقديمها لطالبها.

– القدرة العالية على تخزين البيانات و المعلومات و الملفات الإلكترونية، و إمكانية الرجوع إليها في أي وقت بسرعة دون الرجوع إلى الملفات اليدوية الذي يستغرق وقتا أكبر في البحث عن تلك المعلومات.

– سرعة توصيل المعلومات بين مختلف الوظائف و الأقسام و تبادل المعلومات فيما بينها عن طريق شبكات الاتصال بالإنترنت، و ذلك من خلال السياسات و التدابير الوقائية.

– اكتشاف الأخطاء و الانحرافات و التقليل من فرص ارتكابها و تصحيحها إذا وقعت في أسرع وقت ممكن.

– تعزيز أمن و سلامة المعلومات و البيانات من خلال استخدام أنظمة حماية المعلومات من أجل الحفاظ عليها من التحريف أو الاختراق و سريتها و خصوصيتها.

---

[1] – إلهام بوروبة– تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 ص 134.

– تساعد الإدارة في اتخاذ القرار المناسب من خلال إمدادها بالمعلومات في الوقت المناسب.

– التأكد من سلامة العمليات و المدخلات و المخرجات، و ذلك من خلال سلامة الملفات الدائمة بالإضافة إلى الاعتماد على جميع العمليات من المختصين في الإدارة.

– التقليل بقدر الإمكان من طلب الوثائق و متطلبات الحصول على المعلومات [1] حيث أن كثرة الوثائق و المتطلبات تعيق العمل و تؤخر إنجازه.

– تحقق الأجهزة الرقابية الكفاءة و الفعالية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في إنجاز الأعمال المناطة بها.

– تسهيل عمل الأجهزة الرقابية التي تعمل على مراقبة منظمات ذات الفروع المتعددة و المنتشرة على نطاق جغرافي واسع لأن الحاجة ستكون أكبر و أكثر أهمية لتطبيق الرقابة الإلكترونية.

– توفير المعلومات في وقت مبكر للمشاكل و المناطق التي تتطلب فيها اتخاذ القرارات لكن يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، و إيقاف ممارسات الفساد إن وجدت.

– الإشارة بشكل إلكتروني إلى نتائج الأداء غير المقبولة و الاستثناءات في حال وقوعها خارج مناطق السماح المحددة عند حدوث ذلك فورا [2].

إن استخدام الأنظمة الإلكترونية سيفعل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية و ستكون نشاطاتها وضاحة للأجهزة الرقابية بالتالي ستعمل على تحديد بؤر الفساد الإداري، و إلى زيادة انظمة دعم القرار و تسهيل عمل الأجهزة الرقابية،

---

[1] – عمارة مبروك، مرجع سابق، ص 80– 81.

[2] – مرجع نفسه، ص 81.

و ستؤدي إلى القضاء على مكامن الفساد الإداري، كما تسهل الرقابة الإلكترونية في الربط بين المستويات التنظيمية، و توفير قنوات اتصال فاعلة و سريعة حيث يعمل التنبيه الإلكتروني على وجود انحرافات ما يؤدي إلى المعالجة الفورية، و توفير الكثير من الوقت و التكلفة نظرا لتوفر المعلومات من خلال قواعد معلومات تتميز بسهولة الوصول، و التي تعمل عل إزالة الغموض عن الكثير من القضايا، و تمكن من الرقابة بكفاءة فعالية، ما يحد من انتشار الفساد الإداري بنسب معتبرة. [1]

[1] – سعي حنان، دور الادارة الإلكترونية في التقليل من الفساد الاداري ، دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بأم البواقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم التسيير، جامعة أم البواقي سنة 2016. ، ص 54.

المبحث الثاني: آلية التوقيع الإلكتروني

إن ما نتج عن التطورات التكنولوجية الحديثة و استخدام شبكة المعلومات العالمية مما أدى إلى ظهور وسائل و تقنيات حديثة من بينها التوقيع الإلكتروني، و التي أثرت بدورها على كيفية أداء الإدارة و الخدمة العمومية، فقد يعتبر التوقيع الإلكتروني الأداة و الوسيلة الفعالة لتحقيق رفع مستوى أداء الإدارة العامة و تطويرها، و له أهمية و دور كبير في التخفيف و الحد من البيروقراطية و الفساد الإداري نظرا لأسلوبه الحديث، و تعدد أشكاله الذي يعطي الثقة و الأمان للمتعاملين، بذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى المطلب الأول لمفهوم التوقيع الإلكتروني و خصائصه، و المطلب الثاني إلى صور التوقيع الإلكتروني و شروط صحته، أما المطلب الثالث فنتناول [1] دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري.

المطلب الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني

لقد برزت عدة تعاريف للتوقيع الإلكتروني منها ما هو فقهي و منها ما هو تشريعي، و المؤكد أن كل التعاريف على الرغم من اختلافها إلا أنها تشتمل على عدة نقاط مشتركة سواء من حيث تعريفه، و من حيث الخصائص المميزة له.

الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني

سنحاول التطرق إلى تعريف التوقيع الإلكتروني من الناحية الفقهية ثم من الناحية التشريعية.

أولا: التعريف الفقهي

تناول العديد من الفقهاء و أساتذة القانون تعريف التوقيع الإلكتروني ضمن مقالاتهم و مؤلفاتهم في الموضوع نذكر منها التعاريف الآتية:

---

[1] –بن سعيد بومدين– مرجع سابق، ص 70.

– مجموعة من الإجراءات و الوسائل يتبع استخدامها عن طريق الرموز أو الأرقام إخراج رسالة إلكترونية تتضمن علامة مميزة لصاحب الرسالة المنقولة إلكترونيا، يجري تشفيرها باستخدام زوج من المفاتيح، واحد معلن، و الآخر خاص بصاحب الرسالة.

– مجموعة الإجراءات التقنية التي تسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات و قبوله بمضمون التصرف الذي يصدر التوقيع بمناسبته.

– مجموعة من الرموز أو الأرقام أو الحروف أو الإشارات أو الأصوات مؤلفة على شكل بيانات إلكترونية تتصل بمحرر إلكتروني، تهدف إلى تحديد هوية الموقع و إعطاء اليقين بموافقته على مضمون الرسالة. [1]

– علامة أو رمز متمايز يعود على شخص بعينه، من خلاله يعبر الشخص عن إرادته، و يؤكد حقيقة البيانات المتضمنة في المستند الذي وقعه.

ثانيا: التعريف التشريعي

1– مفهوم التوقيع الإلكتروني في قانون الأونسترال و التوجيه الأوربي للتوقيع الإلكتروني

عرف التوقيع الإلكتروني في قانون الأونسترال النموذجي للتواقيع الإلكترونية في المادة 02/ الفقرة 01 بأنه: "بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقيا، يجوز أن تستخدم بتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات و لبيان [2] موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات.

---

[1] – طيب موفق شريف– التوقيع الإلكتروني و حمايته جنائيا في القانون الجزائري، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد زبانا، ادرار ، المجلد1 العدد1، 01–06–2017، ص 80.

[2] عمارة مبروك– مرجع سابق، ص 83.

أما لمشرع الأوربي فقد عرفه في التوجيه الأوربي في المادة 02 بأنه: "البيانات في الشكل الإلكتروني التي تلحق أو ترتبط مع بيانات إلكترونية أخرى و الذي يساعد كطريقة للتوثيق".

و من خلال التعريفين السابقين يتبين أن التوقيع الإلكتروني هو جزء من الوثيقة المعلوماتية باعتبارها تذيل به لأداء وظيفة معينة، لكنه لا يعتبر من محتواها، و لذلك عرفه كلا التشريعان بأنه عبارة عن بيانات، فهو لا يتضمن مجموعة أفكار مثل الرسالة إلا أنه يؤدي وظيفة مهمة أوجزها المشرع الأوربي في وظيفة التوثيق التي تتعلق بصحة محتوى الوثيقة المعلوماتية و عدم التلاعب بها و نسبتها إلى صاحبها و عدم إنكارها. [1]

2- مفهوم التوقيع الإلكتروني في القانون الفرنسي:

إن القانون الفرنسي لسنة 1804 قد أضاف في المادة 4/1316 المعدلة بموجب المادة 4 من القانون رقم 230/2000 المؤرخ في 13 مارس سنة 2000 بأنه: "التوقيع الذي ينتج عن استخدام وسيلة مقبولة موثوق بها لتحديد هوية الموقع، و تضمن اتصال التوقيع بالعمل، أو المستند المرتبط به. التوقيع ضروري لإتمام التصرف القانوني هو الذي يحدد هوية من يحتج به عليه، كذلك يعبر عن رضا الأطراف بالالتزامات المترتبة عن هذا التصرف، و عندما يكون التوقيع إلكترونيا يجب استخدام وسيلة آمنة لتحديد الشخص بحيث تضمن صلته بالتصرف الموقع عليه، و يفترض أمان هذه الوسيلة ما لم يوجد دليل مخالف، بمجرد وضع التوقيع الإلكتروني الذي يتحدث بموجبه الشخص الموقع، و يضمن سلامة التصرف، و بذلك بالشروط التي يتم تحديدها بمرسوم يصدر من مجلس الدولة. [2]

---

[1] – عمارة مبروك– مرجع سابق، ص 83.

[2] – بوزكري انتصار، دور التوقيع الالكتروني في تضخم ظاهرة الفساد الإداري، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي بعنوان: الفساد فالبيئة الرقمية، برلين، أيم 04-05-أفريل 2021، مرجع سابق، ص 202- 203.

3- مفهوم التوقيع الإلكتروني في القانون الأمريكي:

من بين القوانين الغربية التي عرفت التوقيع الإلكتروني نجد القانون الأمريكي الذي نظمه تنظيما محكما سواء على المستوى الفيدرالي أو على مستوى الولايات، غير أننا نركز على القانون الفيدرالي أين أورد تعريفين للتوقيع الأول في قانون خاص بالتوقيع الإلكتروني و الثاني في قانون المعاملات الإلكترونية أين عرف التوقيع بأنه "صوت أو رمز أو إجراء يقع في شكل إلكتروني يرتبط منطقيا بعقد أو سجل آخر ينفذ أو يصدر من شخص بقصد التوقيع على السجل".

أما الأول فقد عرفه في المادة 102 فقرة 8 بأنه "التوقيع الذي يصدر في شكل إلكتروني، و يرتبط بسجل إلكتروني"، و السجل الإلكتروني حسب نفس القانون هو أي عقد أو أي سجل آخر جرى إنشاؤه أو إرساله أو استقباله أو تخزينه بالوسائل الإلكترونية.

و يمكن ملاحظة النقاط التالية في التعريفين السابقين، أنه أورد هذه الصور على سبيل المثال لا الحصر، كما أنه لم يشترط ارتباط المحرر بالشخص الموقع ارتباطا ماديا، بل مجرد ارتباط منطقي، كما لم يحصر التكنولوجيا المستخدمة فيه، و أوردها على سبيل المثال. [1]

4- مفهوم التوقيع الإلكتروني في التشريع المصري:

مفهوم التوقيع الإلكتروني في القانون المصري عرفته المادة 1 من القانون الخاص بتنظيم التوقيع الإلكتروني بأنه: "ما يوضع على محرر إلكتروني و يتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها، و يكون له طابع متفرد يسمح بتحديد الشخص الموقع، و يميزه عن غيره".[2]

---

[1] – رفيق حدوش، حجية التوقيع الإلكتروني في إثبات المعاملات الإلكترونية المبرمة عبر الأنترنت، مجلة السياسة العالمية، جامعة تيزي وزو، المجلد 5، العدد3، ديسمبر 2021، ص 640.

[2] – طيب موفق شريف– مرجع سابق، ص 79.

5- مفهوم التوقيع الإلكتروني في التشريع الأردني:

نجد المشرع الأردني قد عرفه في المادة 2 من قانونه رقم 85 لسنة 2001، المتضمن المعاملات الإلكترونية بأنه: "البيانات التي تتخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها، تكون مدرجة في شكل إلكتروني أو رقمي أو ضوئي، أو أي وسيلة أخرى مماثلة في رسالة معلومات أو مضافة عليها، أو مرتبطة بها، و لها طابع يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها و يميزه عن غيره من أجل توقيعه و بغرض الموافقة على مضمونه".

و هو التعريف الذي يستند أيضا إلى وظيفة التوقيع دون أن يحصد الوسيلة التي يتم بها أم من خلالها مما يجعله تعريفا مرنا يستوعب كل الوسائل الإلكترونية [1] الموجودة حاليا، و ما قد يسفر عنه المستقبل من وسائل جديدة أيضا.

6- تعريف التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري:

اعتمد المشرع الجزائري على التوقيع الإلكتروني لأول مرة ضمن القانون المدني طبقا لنص المادة 327/ 2 و التي جاء فيها: "و يعقد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر1اذ اعتبره في هذه المادة حجة على صحة المحررات الإلكترونية". و قد أورد المشرع الجزائري تعريف التوقيع الإلكتروني ضمن موضعين اثنين:

بالنسبة للموضع الأول أورده نص المادة 3 من المرسوم التنفيذي 07-162 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 9 ماي 2001 و المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية و على مختلف خدمات المواصلات السلكية و اللاسلكية و الذي عرفته بأنه: "معطى ينجم

[1] – رفيق حدوش، مرجع سابق، ص 641.

عن استخدام أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 و 323 مكرر 1 من ألأمر المؤرخ في 20 رمضان 1395 هـ الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975 م.

و بالرجوع إلى نص المادتين المذكورتين في التعريف ضمن القانون المدني نجد أنهما متعلقتان بالإثبات بالكتابة الإلكترونية، و هي تسلسل حروف أو أوصاف أو أرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم، مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها، و كذا طرق إرسالها، حيث تكون معتبرة قانونا بشرط التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها و أن تكون معدة و محفوظة في ظروف تضمن سلامتها. [1]

أما الموضع الثاني هو التعريف الذي تنص عليه المادة 2 من القانون 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين، و التي عرفت التوقيع الإلكتروني بأنه: "بيانات في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة ببيانات إلكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق".[2]

ما يمكن ملاحظته ان المشرع الجزائري قد اعتمدا في تعريفه للتوقيع الالكتروني على أشكال وإجراءات إنشائه كما أنه يستعمله لتوثيق هوية الموقع وإثبات قبوله لمضمون الكتابة في الشكل الالكتروني

الفرع الثاني: خصائص التوقيع الإلكتروني

يتميز التوقيع الإلكتروني بجملة من الخصائص أهمها:

- التوقيع الإلكتروني يتم عبر وسائل إلكترونية و عن طريق أجهزة الحاسب الآلي و الإنترنت، أو على كتيب أو أسطوانة، حيث أصبح بإمكان أطراف العقد الاتصال ببعضهم البعض و الاطلاع على وثائق و مستندات العقد، و التفاوض بشأن شروطه و

---

[1] – طيب موفق شريف– مرجع سابق، ص 79– 80.

[2] – القانون 15-04 المؤرخ في أول فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد06، الصادر 10 فبراير 2015، ص 07.

كيفية إبرامه، و إفراغه في محررات إلكترونية، و أخيرا التوقيع عليه إلكترونيا، عكس التوقيع التقليدي الذي يوضع على دعامة مادية هي في الغالب دعامة ورقية، تقترن بموجبها الكتابة بالتوقيع، فتصبح عبارة عن مستند صالح للإثبات. [1]

– عدم اشتراط نوع محدد من الصور في التوقيع الإلكتروني، حيث أنه يجوز أن يتخذ شكل أرقام أو حروف أو إشارات أو رموز أو أصوات، المهم فيه أن يكون ذو طابع منفرد يسمح بتمييز شخص صاحب التوقيع و تحديد هويته و إظهار رغبته في إقرار العمل القانوني و الرضا بمضمونه [2]، بخلاف التوقيع التقليدي الذي يقتصر على الإمضاء بخط اليد، و قد يضاف إليه الختم و بصمة الأصابع.

– إذا كان التوقيع التقليدي عبارة عن رسم يقوم به الشخص أي أنه فن و ليس علما، و بالتالي، فإنه يسهل تزويره أو تقليده، فإن التوقيع الإلكتروني فهو علم و ليس فنا، مما يصعب تزويره، حيث أن الوظيفة الرئيسية للتوقيع الإلكتروني هي الاستيثاق من مضمون المحرر الإلكتروني و تأمينه من التعديل، بالإضافة أو الحذف، و ذلك عن طريق ربط المحرر الإلكتروني بالتوقيع الإلكتروني، بحيث يقتضي إجراء تعديل لاحق إيقاع توقيع إلكتروني جديد، فضلا عن ذلك يقوم التوقيع بالشكل الإلكتروني أيضا بمنح المستند الإلكتروني صفة المحرر الإلكتروني مما يجعل منه دليلا معدا مسبقا للإثبات، له نفس منزلة الدليل الكتابي الذي يتم إعداده مسبقا قبل أن يثور النزاع بين الأطراف. [3]

المطلب الثاني: صور التوقيع الإلكتروني و شروط صحته

لقد ورد التوقيع الإلكتروني في عدة صور سنعرج على أهمها، و يعتبر صحيحا لابد أن يتضمن مجموعة من الشروط.

---

[1] – فضيلة يسعد– القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني، في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية العدد03،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2019. ص 508.

[2] – سعيد السيد قنديل– التوقيع الإلكتروني، ط 1، 2006، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 31.

[3] – فضيلة يسعد– مرجع سابق، ص 508.

الفرع الأول: صور التوقيع الإلكتروني

أدى التطور الحاصل في نطاق نظم المعلومات و الاتصالات إلى ظهور العديد من الصور التي يتخذها التوقيع الإلكتروني التي تختلف باختلاف الطريقة التي يتم بها، كما تختلف من حيث قدرتها على توفيـــر الثقة و الأمان و وسائل الحماية التي تعتمد على الوسيلة التقنية المستخدمة، و من أهم صور التوقيع الإلكتروني هي: [1]

أولا- التوقيع البيومتري:

يتيح هذا النوع من التوقيع التحقق من شخصية المتعامل أو الطرف، في العلاقة التعاقدية، اعتمادا على الخواص الفيزيائية و الطبيعية و السلوكية للأفراد.

هذه الخواص جعلها الله سبحانه و تعالى تختلف من شخص لآخر، فلكل شخص خواصه الذاتية التي لا يتشابه معه فيها أحد، مثل ذلك: الاعتماد على بصمة الأصبع، مسح العينين، و هاتان الخاصيتان أو ما يسمى بالبيومتري "لاتتكرر من شخص لآخر مطلقا، أو اعتماد مخططات الرسم الحراري للوجه باستخدام الأشعة تحت الحمراء أو عن طريق القياسات الحيوية للصوت، بمعرفة قوة الموجات الصادرة عنه و نبراته و كيفية نطق الحروف، و أيضا بصمة الكف و الشفاه و غيرها".من الخواص الذاتية التي يتميز بها الجسم البشري. [2]

و يتم التحقق من شخصية الموقع بواسطة هذه الخواص، عن طريق تخزين صورة لإحداها بشكل رقمي مشفر في ذاكرة الحاسوب، و ذلك للحيلولة دون استعمالها من قبل الغير، مما يجعل استخدام هذه الوسائل في التوقيع الإلكتروني يتم بشكل آمن على أساس التشفير، و الذي تخضع له الصورة و الذي لا يسمح باستخدام نموذج التوقيع المشفر إلا إذا كانت الخاصية الذاتية للشخص تتطابق تمام التطابق مع الصورة المسجلة أو المخزنة

---

[1] رفيق حدوش- مرجع سابق، ص 643.

[2] محمد بومديان، التوقيع الالكتروني آلية للحد من الفساد في المعاملات الإلكترونية، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي بعنوان: الفساد في البيئة الرقمية، برلين أيم 04-05 أفريل 2021، ص 33.

في ذاكرة الحاسوب، و إلا فإن عملية فك التشفير ستصبح مستحيلة، و بهذا تنعدم القدرة على التوقيع، مما يمكن معه القول أن هذا النوع من التوقيعات يحقق الأمان اللازم و يكتسي بذلك قيمته القانونية. [1]

ثانيا- التوقيع الرقمي:

يعتبر التوقيع الرقمي من أهم صور التوقيع الإلكتروني، نظرا لما يتمتع به من قدرة فائقة على تحديد هوية أطراف العقد تحديدا دقيقا و مميزا، إضافة لما يتمتع به من درجة عالية من الثقة و الأمان في استخدامه و تطبيقه عند إبرام العقود الإلكترونية.

و التوقيع الرقمي هو عبارة عن رقم سري أو رمز ينشئه صاحبه باستخدام برنامج حاسب، و يسمى الترميز و الذي يقوم على تحويل الرسالة إلى صيغ غير مفهومة ثم إعادتها إلى صيغتها الأصلية، حيث يقوم التوقيع على استخدام مفتاح الترميز العمومي، و الذي ينشئ مفتاحين مختلفين، و لكنهما مترابطان رياضيا حيث يتم الحصول عليهما باستخدام سلسلة من الصيغ الرياضية أو الخوارزميات غير المتناظرة، و هذه الطريقة للتوقيع الإلكتروني تحقق درجة من الثقة و الأمان للمحرر الإلكتروني، و لكن عيب التوقيع الرقمي يكمن في إمكانية سرقة هذه الأرقام نظرا للتطور التكنولوجي، و ازدياد عمليات الاحتيال و القرصنة، و محاولة فك الشيفرة و استعمالها في أغراض غير مشروعة. [2]

ثالثا- التوقيع بالقلم الإلكتروني:

تقوم هذه الطريقة على استخدام قلم إلكتروني، يمكنه الكتابة على شاشة الكومبيوتر عن طريق برنامج يسيطر على هذه العملية، يتيح التقاط التوقيع و التحقق من صحته، و عندما يقوم المستخدم بتحريك القلم على الشاشة و كتابة توقيعه يلتقط البرنامج حركة اليد،

---

[1] محمد بومديان- مرجع سابق، ص 93.

[2] بولافة سامية، غيلاني الطاهر، التوقيع الالكتروني في ظل القانون 04/15 المجلة الجزائرية للأمن الانساني، الملجد05 العدد01، جامعة الحاج لخضر باتنة 01 الجزائر، جافي 2020، ص 644.

و يظهر التوقيع على الشاشة بسماته الخاصة التي تميز صفات الموقع كما هو [1] الأمر في الكتابة العادية، الأمر الذي يجعل من هذه الطريقة تعتمد على تحويل التوقيع التقليدي إلى توقيع إلكتروني ينساب عبر أنظمة المعلومات، و هو ما يقدم العديد من المزايا التي لا يمكن إنكارها غير أنها لا تخلو أيضا من المخاطر و المشاكل، التي لم تجد طريقا للحل لغاية اليوم، و هي مشكلة إثبات العلاقة بين التوقيع و المحرر، بحيث لا وجود لأية تقنية تمكن من ذلك، إذ بإمكان المرسل إليه الاحتفاظ بنسخة من صورة التوقيع الفعلي، هذا من جهة، و من جهة ثانية، فإنه لإتمام التوقيع بالقلم الإلكتروني لابد من وجود حاسب آلي ذي مواصفات خاصة، كاحتوائه على وحدة القلم الإلكتروني و الشاشة الحساسة، و هو ما ليس متوفرا بالشكل الكافي في الوقت الحاضر، كما يتطلب أموالا باهظة في حين أن الهدف المرجو من التقنيات الحديثة هو تخفيف الأعباء المالية. [2]

الفرع الثاني: شروط التوقيع الإلكتروني

يشترط لتحقيق التوقيع الإلكتروني الوظائف التي وجد من أجلها أن تتوافر فيه جملة من الشروط و هي كالآتي:

أولا: أن يكون متميزا و مرتبطا بصاحبه

يجب أن يكون التوقيع الإلكتروني علامة مميزة لشخصية الموقع، كالتوقيع بالخصائص الذاتية للشخص، و كذلك التوقيع بالقلم الإلكتروني أو التوقيع الرقمي و غيرها تتضمن علامات مميزة لشخص عن غيره، معنى ذلك أن قيام أكثر من شخص باستعمال بعض أدوات إنشاء توقيعات تمتلكها مؤسسة ما مثلا، فإن تلك الأداة يجب أن تكون قادرة على تحديد هوية مستعمل واحد تحديدا لا لبس فيه في سياق كل توقيع إلكتروني على حدا.

---

[1] رفيق حدوش– مرجع سابق، ص 644.

[2] المرجع نفسه، ص 644.

ثانيا: أن يسمح بمعرفة هوية الموقع

يتطلب هذا الشرط أن يكون التوقيع الإلكتروني قادرا على التعريف بشخصية الموقع، فالتوقيع بالرقم السري مثلا لا يعرفه إلا صاحبه، حيث لا ينكر الموقع استخدامه للبطاقة الإلكترونية المقترنة برقمه السري الذي لا يشابه رقما آخر و لا يعرفه إلا هو، و الحال كذلك في التوقيع الرقمي إذ يمكن من تحديد هوية الشخص الموقع، إضافة إلى الاستعانة بسلطات التصديق.

و نفس الشيء بالنسبة للتوقيع بالقلم الإلكتروني، حيث لا يمكن استخدامه إلا من قبل الشخص الموقع نفسه، لأن هذا النظام لا يعمل إلا عند التطابق مع ما هو مخزن، في ذاكرة الكومبيوتر. [1]

إن تحديد هوية مبرم العقد أمر ضروري خاصة في مجال الوفاء بالالتزامات العقدية ليتم تحديد أهلية صاحب التوقيع، فلا يتصور أن يتم إعطاء شخص عديم الأهلية و ناقصها توقيعا إلكترونيا، لأن هذا الأمر تؤسس عليه التزامات كثيرة، بحيث يتوجب على صاحب التوقيع الإلكتروني أن يكون كامل الأهلية للقيام بها، حتى تتمكن جهة إصدار التوقيع الإلكتروني من منح التوقيع لهاذ الشخص.

ثالثا: سيطرة صاحب التوقيع على منظومة التوقيع

إن هذا الشرط يتطلب أن ينفرد صاحب التوقيع الإلكتروني بتوقيعه حيث لا يستطيع أي شخص معرفة فك رموز التوقيع الخاص به، أو الدخول عليه، سواء عند استعماله لهذا التوقيع أو عند إنشائه له.

---

[1] فضيلة يسعد– مرجع سابق، ص 508.

رابعا: ارتباط التوقيع الإلكتروني بالمحرر ارتباطا وثيقا

لابد أن يكون التوقيع متصلا اتصالا ماديا مباشرا بالمحرر الإلكتروني حتى يكون دليلا على إقرار الموقع على ما ورد في المحرر، فالتوقيع الرقمي مثلا و الذي يعتمد على مفتاحين عام و خاص، بحيث لا يستطيع أي أحد أن يطلع على مضمون المحرر إلا الشخص الذي يمتلك المفتاح الخاص، و بالتالي فإن المحرر يرتبط بالتوقيع على نحو لا يمكن فصله أو التعديل فيه، إلا من صاحب المحرر نفسه. [1]

المطلب الثالث: دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري

إن ازدهار المعاملات الإلكترونية متوقف على كم الضمانات التي تحوز عليها هذه المعاملات و خاصة لو أخذنا في الاعتبار أنها تتم آليا و إلكترونيا بين أشخاص لا يعرفون بعضهم البعض، و لا يلتقون، فهي تجارة عن بعد، أو بالأحرى معاملات و تعاملات عبر شبكة الإنترنت، الأمر الذي لا يستبعد فيه وقوع التزوير أو التلاعب في التوقيع الإلكتروني. من هنا كان من الضروري الاهتمام بتوافر الضمانات اللازمة لإضفاء الثقة لدى المتعاملين بالتوقيع الإلكترونين فقد سعت كثير من التشريعات إلى اتخاذ وسائل تضمن ثقة المتعاملين مع وسائل الاتصال الجديدة.

فالتوقيع الإلكتروني هو وسيلة تقنية فرضها التطور التكنولوجي لمواكبة التجارة الإلكترونية و تداول السندات و إبرام العقود الإلكترونية بين أشخاص غائبين، لكن التوقيع الإلكتروني يستطيع أن يؤمن الوظائف الجوهرية للتوقيع اليدوي، و هي تحديد هوية صاحب التوقيع و التعبير عن رضى هذا الشخص بمضمون السند و موافقته عليه، و اتجاه إرادته إلى الالتزام [2] بمضمونه، كما أن التوقيع الإلكتروني لا يمنع الإلمام بدقائق النص الموقع و هو لا يتم إلا إراديا.

---

[1] فضيلة يسعد– مرجع سابق، ص 508.

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر العربي، ج1، الاسكندرية، مصر، ص231.

و يتميز أيضا بالاستقلال و الوحدانية، بحيث يستحيل أن يمتلك شخصان ذات التوقيع الرقمي الواحد، كذلك فإن التوقيع الإلكتروني يستطيع أن يؤمن القدر ذاته من الثقة و الأمان التي يؤمنها التوقيع اليدوي إذا تمت مراعاة الشروط القانونية و التقنية المتعارف عليها دوليا، بل إن التوقيع الإلكتروني يوفر إمكانية إنجاز المعاملات بسرعة كبرى تضاهي متطلبات التوقيع اليدوي لأنه يتيح التوقيع عن بعد بدون الحضور الجسدي للشخص الموقع.

و إذا كان التوقيع الإلكتروني معرضا للضياع أو السرقة إذا لم يكن مؤمنا عليه بصورة تامة موثوقة فإن التوقيع اليدوي معرض أيضا للتزوير، و إذا كان التوقيع الإلكتروني وسيلة تقنية فهو لا يصدر عن الكومبيوتر بل بواسطته بأمر من صاحب التوقيع، و عليه بل باستطاعته التوقيع الإلكتروني أن يؤمن مزيدا من الثقة و الأمن عبر سلطات المصادقة المعترف بها دوليا. [1]

و من خلال ذلك يمكن تلخيص دور التوقيع الإلكتروني لمكافحة الفساد الإداري في النقاط التالية:

- إمكانية استخدامه كبديل للتوقيع التقليدي بالإضافة إلى مسايرته لنظم المعلومات الحديثة.

- يؤدي التوقيع الإلكتروني إلى رفع مستوى الأمن و الخصوصية بالنسبة للمتعاملين على شبكة الإنترنت خاصة في مجال التجارة الإلكترونية. [2]

- إمكانية تحديد هوية المرسل و المستقبل إلكترونيا و التأكد من مصداقية الأشخاص و المعلومات.

---

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي- مرجع سابق، ص 231.

[2] علاء الطاهر- الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 42.

– يساعد التوقيع الإلكتروني كل المؤسسات على حماية نفسها من عمليات التزييف و تزوير التوقيعات.

– يسمح التوقيع الإلكتروني بعقد الصفقات عن بعد و دون حضور المتعاقدين، و هو بذلك يساعد في تنمية و ضمان التجارة الإلكترونية.

خلاصة الفصل:

تلعب الإدارة الإلكترونية دورا مهما في الحد من مشاكل الإدارة التقليدية التي تتولد عنها العديد من جرائم الفساد الإداري، بالإضافة إلى دورها في تجنب الوساطة، الرفع من الشفافية و النزاهة، التضييق من الانحرافات الحاصلة في الممارسات الإدارية عن طريق الاعتماد على الأساليب الإلكترونية الحديثة لحماية البيانات و المعلومات و مختلف الأعمال و التصرفات الإدارية من خلال توفير أمرين في غاية الأهمية وهما الوقت و المال، و استخدام التوقيع الإلكتروني و اعتباره وسيلة مهمة في الإثبات و كذلك تطبيق الرقابة الإلكترونية داخل الإدارة لتفعيل مبدأ المساءلة و هذا لتبديل الصورة السلبية للإدارة التقليدية.

خاتـمة

تعد الإدارة الإلكترونية مطلبا هاما تفرضه التحولات الإلكترونية وهي مرحلة ضرورية في ظل العصر الرقمي، والانفتاح على المجتمعات العالمية والتفاعل الإنساني، وهي ما يقتضيه التطور الحقيقي لمؤسسات الخدمة العمومية الرامي للقضاء على البيروقراطية وبؤر الفساد التي تعاني منه الإدارة باعتبارها المتضرر الأول من تدني مستوى العمل الإداري وانحراف سلوكياته، لذلك تعتبر السيطرة على الفساد الإداري مسعى طويل المدى، يتطلب آليات فعالة تقوم على الإصلاح الإداري و الانفتاح و تكريس الشفافية والمساءلة و المشاركة وتفعيل الرقابة الإلكترونية للكشف عن كل الانحرافات و التجاوزات والممارسات غير القانونية بالشكل الذي يقوي المؤسسة الإدارية، و يحسن أداءها، ويحقق النزاهة و كفاءة عملها من جهة، و يعيد بناء الثقة بينها و بين المواطنين من جهة أخرى.

تشكل عملية إرساء مبادئ الحكم الراشد من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية الديناميكية والتفاعلية والتي ترتكز على البعد المعلوماتي والتكنولوجي مطلبا ملحا و ضرورة حتمية لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري بكل مظاهره السلبية، وهو ما يستدعي تظافر جهود كل أطراف المجتمع الحكومة والقطاع الخاص و المجتمع المدني لتوفير البيئة الملائمة التي تسمح بالمشاركة والمحاسبة والشفافية في العمل الإداري.

يساهم تجسيد الإدارة العامة الإلكترونية في المنظمات العمومية في مكافحة الفساد الإداري، حيث يؤدي استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل الإداري إلى القضاء على النمط التقليدي البيروقراطي في تقديم الخدمات العامة والتحول إلى النمط الإلكتروني الذي يتميز بالمرونة والديناميكية والفعالية، وباتجاه تفعيل مبدأ تمكين الإدارة من الاستجابة لاحتياجات المواطنين و المتعاملين الاقتصاديين بكفاءة و فعالية بما يوفر الجهد والوقت و التكلفة، وبالتالي القضاء على الفساد الإداري بكل مظاهره و تعزيز مبادئ الحكم الراشد الشفافية و المساءلة و المحاسبة و العدالة التي تعتبر أساس الإدارة العامة الراشدة.

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية رغم كل ما يتميز به لا يعد ضمانا كليا و لا كافيا للقضاء على الفساد الإداري، ذلك أن في خضم التطورات التكنولوجية و الإلكترونية يفتح لنا مشكل الفساد الإداري الإلكتروني من خلال الأفراد الذين يتقنون العمل بالتكنولوجيا الحديثة، مما يستوجب أخذ كل الاحتياطات لعدم الوقوع في نفس الثغرات المراد معالجتها في الإدارة التقليدية ، مما يستوجب توفير كل المتطلبات الضرورية الكافية لتحقيق السرية و الأمن المعلوماتي و أكفأ أساليب الرقابة.

من خلال الدراسة التي تم عرضها نورد مجموعة من النتائج أهمها:

– اعتماد الإدارة الإلكترونية الحديثة على تقنيات و أساليب مغايرة، حيث قللت من استعمال المحررات الورقية لتحل محلها التعاملات الإلكترونية الصعب اختراقها أو التلاعب بها كالمحررات الإلكترونية و العقود الإلكترونية.

– إن الإدارة الإلكترونية تهدف من خلال تحديث الأساليب و التقنيات إلى التقليل من كلفة الإجراءات الإدارية و الزيادة من كفاءتها و فعاليتها.

– اعتماد الإدارة الإلكترونية على عناصر تساهم في نقل الخدمة بطريقة سريعة و فعالة مثل البرمجيات.

– اعتماد الإدارة الإلكترونية على تقنيات جديدة جعلتها تتميز على الإدارة التقليدية لتجنب التلاعبات و الاختراقات الغير قانونية بواسطة استعمال تقنية التوقيع الإلكتروني الصعب تزويره كحجة دامغة في الإثبات.

– انتهاج الإدارة أسلوب الرقابة الإلكترونية الذي يراقب مدى فعالية الموظفين في أداء مهامهم من جهة و من جهة أخرى مراقبة العمل في حد ذاته.

– تعمل تقنيات الإدارة الإلكترونية على تفعيل عمل الأجهزة الرقابية من أجل اكتشاف بؤر الفساد الإداري.

– إن الإدارة الإلكترونية ما هي إلا امتداد للإدارة التقليدية و ليست بديلا لها، و ما الإدارة الإلكترونية إلا صورة جديدة في شكل هيكلي جديد و متطور.

من خلال هذه النتائج يمكن ان نخلص للتوصيات التالية:

– الاستثمار في مشاريع الإدارة الإلكترونية، و تفعيل آليات مكافحة الفساد الإداري، يتطلب معه أيضا جهودا واستثمارات في تحسين المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية، و الاجتماعية التي يمكن أن يساعد تردي أوضاعها إلى ظهور الفساد و انتشاره.

– السعي لضمان الاستخدام المنسق لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في مختلف القطاعات و المجالات العمومية و جميع المستويات الحكومية.

– ضرورة توفير مختلف الوسائل الإلكترونية الفاعلة لخدمة سريعة و دقيقة مثل أجهزة الكومبيوتر المحمول، الهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة، التي تربطنا بشبكات عالمية بأقل تكلفة.

– استحداث تقنيات و تشريعات تسهل وتعالج عمل الإدارة الإلكترونية لتضفي عليها طابع المشروعية و ميزة المصداقية.

– توفير القدر اللازم من التمويل من أجل إجراء صيانة دورية، و تدريب و تكوين الموظفين للحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمة و تطويرها.

– العمل على إدخال مشروع الإدارة الإلكترونية في الإرادة السياسية لأكثر مصداقية و دعم و حصانة لتشكيل لجنة تتولى تطبيق لجنة تشرف على تطبيق هذا المشروع.

– توفير الأمن الإلكتروني و السرية الإلكترونية من أجل حماية المعلومات الوطنية و الشخصية و لصيانة الأرشيف الإلكتروني من أي عبث.

- إنشاء معاهد ومراكز تدريب متخصصة تتمثل في طرق استعمال أجهزة الكومبيوتر وإدارة الشبكات وكل قواعد المعلومات من خلال إطارات وكفاءات التدريب لبناء قدرات فاعلة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

القوانين:

1- القانون 15-04 المؤرخ في أول فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد06، الصادر 10 فبراير 2015.

أولا: الكتب

1- أحمد هاشم الصقال ، محمد مهدي سعيد : دور الرقابة الالكترونية في محاربة الفساد ، وزارة التجارة مكتب 20 المفتش العام.

2- بدر محمد السيد القزاز، الادارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري، ط1، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر ، 2015.

3- سعيد السيد قنديل- التوقيع الإلكتروني، ط 1، 2006، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

4- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر العربي، ج1، الاسكندرية، مصر.

5- علاء الطاهر- الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

6- محمود القدوة- الحكومة الإلكترونية الإدارة المعاصرة، الأردن، دار أسامة للنشر و التوزيع، 2016.

ثانيا: المقالات

1- بوراس نادية، بوعشبة مبارك- تحسين الخدمات الإلكترونية بالاعتماد على معايير الجودة، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 13.

2- بوزكري انتصار، دور التوقيع الالكتروني في تضخم ظاهرة الفساد الإداري، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي بعنوان: الفساد فالبيئة الرقمية، برلين، أيم 04-05-أفريل 2021.

3- بولافة سامية، غيلاني الطاهر، التوقيع الالكتروني في ظل القانون 04/15 المجلة الجزائرية للأمن الانساني، الملجد05 العدد01، جامعة الحاج لخضر باتنة 01 الجزائر، جافي 2020.

4- تبون عبد الكريم- الإدارة الإلكترونية الأهمية و المتطلبات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2021.

5- رفيق حدوش، حجية التوقيع الإلكتروني في إثبات المعاملات الإلكترونية المبرمة عبر الأنترنت، مجلة السياسة العالمية، جامعة تيزي وزو، المجلد 5، العدد3، ديسمبر 2021.

6- خلاف وردة- دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية و القانونية، المجلد 06، العدد 03.

7- راضية سنوقة- دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 2/812.

8- سامية خرخاش، نبيلة ميمون- استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال آلية محورية لضمان متطلبات الخدمة العمومية الإلكترونية، مجلة بحوث الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجية و التنمية الإدارية، ، مجلد 02، العدد 02، 2019.

9- صهيب ياسر محمد شاهين، أونيسي ليندة- أثر الإدارة الإلكترونية على مبادئ سير المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 8، العدد 3، جوان 2021.

10-طيب موفق شريف- التوقيع الإلكتروني و حمايته جنائيا في القانون الجزائري، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد زبانا، ادرار ، المجلد1 العدد1، 01-06-2017.

11-فضيلة يسعد- القوة الثبوتية للتوقيع الإلكتروني، في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية العدد03،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2019.

12-محمد بومديان، التوقيع الالكتروني آلية للحد من الفساد في المعاملات الإلكترونية، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي بعنوان: الفساد في البيئة الرقمية، برلين أيم 04-05 أفريل 2021.

13-مراد لمين- أثر الإدارة الإلكترونية على سير المرفق العام، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مجلة الفرك للدراسات القانونية و السياسية، العدد 5، مارس 2019.

14-نافع زينب، شعباني مجيد- الخدمات العمومية الإلكترونية في الجزائر نحو إرساء الحكومة الإلكترونية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 05.

15-نصيرة بركنو- الخدمات الحكومية الإلكترونية كأداة فعالة لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2017.

16-زعزوعة فاطمة- الرقابة الإلكترونية كآلية للحد من الاحتيال المعلوماتي و تحديثات مواجهة الفساد الإلكتروني، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي بعنوان "مكافحة الفساد في البيئة الرقمية"، برلين، أيام 04- 05 أفريل 2021.

17-بشير العلاق- الخدمات الإلكترونية بين النظرية و التطبيق مدخل تسويقي إستراتيجي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن.

ثالثا: الرسائل الجامعية

أ- اطروحات الدكتوراه

1- إلهام بوروبة تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 .

2- بن عبيد عبد الباسط، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في الادارة المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2019.

3- حماد مختار- تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام و تطبيقاتها على الدول العربية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007- 2008.

ب- رسائل الماجستير

1- حمادن جهيدة- الإدارة الإلكترونية كآلية تصدي للفساد الإداري (دراسة حالة بلدية الناصرية، بومرداس)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019.

ج- مذكرات الماستر

1- بن سعيد بومدين- دور الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2020/2019.

2- حريزي عادل- دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، ولاية مستغانم، السنة الجامعية 2019-2020.

3- حسين ناجي- دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، الولايات المتحدة نموذجا، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق، 2017- 2018.

4- سعي حنان، دور الادارة الإلكترونية في التقليل من الفساد الاداري ، دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بأم البواقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم التسيير، جامعة أم البواقي سنة 2016.

5- عمارة مبروك- دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018- 2019.

6- نور الدين برمان ، مرزوق محمد الأمين، دور الادارة الالكترونية في التقليل من الفساد الاداري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر حقوق ، تخصص إدارة ومالية، جامعة الجلفة سنة 2017.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
مقدمة	أ-ه
الفصل الاول: الية الخدمات الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري	
تمهيد:	07
المبحث الأول : مفهوم الخدمات الالكترونية	08
المطلب الأول : تعريف الخدمات الالكترونية وخصائصها	08
الفرع الأول : تعريف الخدمات الالكترونية	08
الفرع الثاني : خصائص الخدمة	08
أولا: القدرة للوصول الى الأشخاص والمعلومات	11
ثانيا: القدرة على التنبيه	11
ثالثا: سرعة التحديث	12
الفرع الثالث: مراحل تطور الخدمات الالكترونية	12
أولا: المرحلة الأولى (خدمات المعلومات الناشئة)	12
ثانيا: المرحلة الثانية (خدمات المعلومات المعززة)	12
ثالثا: المرحلة الثالثة	13
رابعا: المرحلة الرابعة (الخدمات المتصلة)	13
المطلب الثاني: متطلبات توفير الخدمة الالكترونية	13
الفرع الأول: المتطلبات البشرية والادارية	14
أولا: المتطلبات البشرية	14
ثانيا: المتطلبات الادارية	15
الفرع الثاني: المتطلبات التقنية والفنية	15
أولا: الجانب البرمجي	15
ثانيا: الجانب المادي	16

الفرع الثالث: الشبكات الالكترونية وجودة تدفق الأنترنت	17
الفرع الرابع: توفر الارادة السياسية	17
الفرع الخامس: توفير مستوى مناسب من التمويل	18
المطلب الثالث: أساليب وتقنيات تقديم الخدمات الالكترونية	18
الفرع الاول: الأرشفة الالكترونية	18
الفرع الثاني: نظم ادارة المحتويات	18
الفرع الثالث: البوابات الإلكترونية	19
الفرع الرابع: محركات البحث	19
الفرع الخامس: واجهات المستخدم التفاعلية وتصميم الموقع	20
الفرع السادس: التشفير الالكتروني	20
الفرع السابع: الدفع الالكتروني	20
الفرع الثامن: النماذج الالكترونية	20
المبحث الثاني: صور الخدمات الإلكترونية في محاربة الفساد الاداري	22
المطلب الأول: دور الخدمات الالكترونية في تطوير المرفق العام	22
الفرع الأول: علاقة الخدمة العمومية بالمرفق العام	23
الفرع الثاني: تأثير الادارة الالكترونية على سير المرفق العام	24
المطلب الثاني: الخدمات الالكترونية في تفعيل مبدأ المساواة	25
الفرع الأول: مفهوم مبدأ المساواة	25
الفرع الثاني: تأثير الادارة الالكترونية على مبدا المساواة	26
أولا: المام جميع الأفراد بالمعرفة والدراية الالكترونية	27
ثانيا: حيادة المرفق العام	28
المطلب الثالث: الخدمات الالكترونية في مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير	30
خاتمة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: اليتي الرقابة الالكترونية والتوقيع الالكتروني في مكافحة الفساد الاداري	

تمهيد:	33
المبحث الأول: الية الرقابة الالكترونية	34
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الالكترونية	34
الفرع الأول: تعريف الرقابة الالكترونية	35
أولا: مميزات الرقابة الالكترونية	37
ثانيا: معوقات تطبيق الرقابة الالكترونية	38
الفرع الثاني: خصائص الرقابة الالكترونية	38
أولا: رقابة مستترة	39
ثانيا : رقابة فورية (تزامنية)	41
ثالثا: رقابة ذاتية	41
رابعا: رقابة شاملة	41
المطلب الثاني: متطلبات الرقابة الالكترونية ومجالاتها	42
الفرع الأول: المتطلبات التنظيمية	42
أولا: بناء تنظيمي مناسب	43
ثانيا: الثقافة التنظيمية المناسبة	43
ثالثا: وضوح أهداف الرقابة الالكترونية	43
الفرع الثاني: المكونات والمتطلبات التقنية لمنظومة الرقابة الالكترونية	43
المطلب الثالث: دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري	45
المحبث الثاني: الية التوقيع الالكتروني	50
الفرع الأول: تعريف التوقيع الكتروني	50
أولا: التعريف الفقهي	50
ثانيا: التعريف التشريعي	51
الفرع الثاني: خصائص التوقيع الالكتروني	55
المطلب الثاني: صور التوقيع الالكتروني وشروط صحته	56
الفرع الأول: صور التوقيع الالكتروني	57

أولا: التوقيع البيومتري	
ثانيا: التوقيع الرقمي	58
ثالثا: التوقيع بالقلم الالكتروني	58
الفرع الثاني: شروط التوقيع الالكتروني	59
أولا: أن يكون متميزا ومرتبطا بصاحبه	59
ثانيا: أن يسمح بمعرفة هوية الموقف	60
ثالثا: سيطرة صاحب التوقيع على منظومة التوقيع	60
رابعا: ارتباط التوقيع الالكتروني بالمحرر ارتباطا وثيقا	60
المطلب الثالث: دور التوقيع الالكتروني في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري	62
خلاصة الفصل:	64
خاتمة	66
قائمة المصادر والمراجع	**71**
فهرس المحتويات	**77**

ملخص الدراسة:

تعد الإدارة الإلكترونية من الآليات المستحدثة لمكافحة الفساد الإداري من خلال محاربة مظاهره السلبية من وساطة و رشوة و محسوبية و غيرها من الانحرافات الإدارية و الوظيفية و القانونية التي تقف حائلا دون تطور النظم الإدارية، و ذلك باستخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في العمل الإداري للقضاء على النمط التقليدي البيروقراطي في تقديم الخدمات العامة، و التحول إلى النمط الإلكتروني الذي يتميز بالمرونة و الفعالية بما يوفر الوقت و الجهد و التكلفة من جهة، و يعزز الشفافية و المساءلة و المحاسبة و العدالة.

كذلك تفعيل الرقابة و التوقيع الإلكتروني يساعد في الكشف عن كل الانحرافات و التجاوزات و الممارسات غير القانونية التي تعتبر أساس الإدارة العامة الرشيدة من جهة أخرى، و بالتالي تحقيق إدارة أكثر كفاءة و فعالية للمنظمات العمومية، و تقليل المظاهر السلبية للفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الفساد الإداري، الخدمات الإلكترونية، الرقابة الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني.

Résumé :

L'administration électronique est l'un des nouveaux mécanismes pour lutter contre la corruption administrative en combattant ses aspects négatifs telles que la médiation, le népotisme et d'autres déviations administratives, fonctionnelles et juridiques qui entravent le développement des systèmes administratifs, en utilisant l'information et la communication technologie dans l'administration pour éliminer le système classique et traditionnel dans la prestation de services publics et le passage au mode électronique, qui se caractérise par la flexibilité et l'efficacité, qui permet d'une part d'économiser du temps, des efforts et des coûts, et d'autre part améliore la transparence, la responsabilité, responsabilité et justice.

En outre, l'activation de la surveillance et de la signature électronique aide à détecter tous les écarts, abus et pratiques illégales qui sont considérés comme la base d'une bonne gouvernance de l'administration publique, et ainsi à parvenir à une gestion plus efficace et efficiente des organisations publiques, et à réduire les aspects négatifs de l'administration publique.

Mots clés : administration électronique, corruption administrative, services électroniques, contrôle électronique, signature électronique.